

التراجع عن إضراب ٢٥ أيار :

بينما يزداد وزن الطبقة العاملة ، مازالت القيادات هزيلة والتركيب النخبوي متخلفاً

زيارة بودغورني للقاهرة :



من التحفظ والقلق إلى الاعتراف بالأمر الواقع

هذا هو مضمون « الحريات » التي يتحدث عنها أنور السادات منذ عشرة أيام . وقد لا يعود زخريا محي الدين الآن إلى وزارة الداخلية ، إلا أن « جهازه » قد عاد . واسلوب هذا الجهاز في الحفاظ على الحريات لا يحتاج إلى تعريف . محريات الجماهير كانت دائما « شغله الشاغل » . وما منع انتفاضة (تاييدا للسادات !) إلا أول الفيت .

والقوى الاجتماعية التي وجد السادات نفسه مضطرا إلى الاستناد عليها هي التي ستبقي عليه أيضا موقفه من الحرب والسلام . . . واستمجال فتح قناه السويس (الذي لا ينكر الكثيرون أن دايان كان أول من اقترحه منذ أكثر من سنة) هو خطوه جري في هذا المضمار . فتوسيع القناة ومنحها لا يكلف إلا حوالي ٦٠ مليوناً من الدولارات تستطيع مصر توفيرها من دول الخليج ومن الدول الأوروبية المستفيدة و - ربما - من البنك الدولي . هذا بينما سيبلغ دخل مصر السنوي من القناة ، إذا سلكتها السفن ذات الحمولة البالغة ٢٥٠ ألف طن ، حوالي مليار دولار في العام الواحد مقابل ٢٥٠ مليوناً عام ١٩٦٦ . هذه الملايين كلها يفتح غول المقاولات تشقيه لابتلاعها تحت ستار أعمال المدن المدمرة على القناة وما شاكله من مشاريع . والمقاولات كانت ، خلال السنوات الأخيرة ، مجرى رئيسيا تسربت فيه أموال الدولة والقطاع العام إلى جيوب مجالس الإدارة في القطاع العام نفسه (!) ومن ثم إلى القطاع الخاص والمخلف .

طبعا لا يزال السادات يقول أن فتح القناة لن يتم إلا في إطار حل شامل للنزاع العربي الإسرائيلي . ولا يزال يحاول الاستفادة وسع طاقته من « أجماع » الولايات المتحدة (التي تريد رفع أرباح شركاتها من استثمار البترول في الخليج) والاتحاد السوفياتي (الذي يريد تسير المرور لسفنه من البحر المتوسط إلى المحيط الهندي وبالعكس) ودول أوروبا الغربية (التي تريد تخفيف كلفة النفط العربي - الإيراني الذي تنزود به) على ضرورة التمسك بالقناة . إلا أن تلطم القوى التي تتجه الان إلى الاستيلاء على انقلاب السادات أمام اغراء المليار السنوي الفريقي في رمال القناة قد يمنح بنسبة موقف السلطة المصرية في النزاع الوطني . هذا الامتحان بدوره ينذر بتدخل الجيش المصري الذي لا بد من وضعه في كل حساب . وهو ينذر أيضا ، وأن على مدى أبعد ، بتدخل الجماهير المصرية . لهذا فإن الوضع الذي يقبل عليه الحكم في مصر هو أبعد الأوضاع عن الاستقرار ، وأن كانت الانتخابات المقبلة واستفتاء الاتحاد المتبدد قد تمنح جميع القراء فرصة للتنفس قبل الهجوم . وإذا كان الوضع المصري بالغ التعقيد - بسبب الحركة الوطنية خاصة - فليس في جوهره جديد على أي حال . فراسماليات الدولة في العالم الثالث لا تسفر عن اتجاه نحو الاشتراكية والحركة الوطنية . أنها تسفر - بعد مخاض يطول أو يقصر - عن عودة مقننة إلى نظام رأسمالي تابع ، ولا فضل لهذا النظام على سابقه سوى أنه يضع الجماهير مجددا أمام مسؤولية لا يستطيع حملها سوى سلطة الجماهير . . .

« الحرية »

انقلاب السادات بين المعركة الوطنية ومصالح القوى البورجوازية الجديدة

دخلها عنصرا في رصيد طرف جديد هو السادات . هذا الأخير طرف جديد فعلا لأنه حصل قوته من مركز الرئاسة في دولة شديدة المركزية لرئيس الجمهورية فيها سلطات بالغة الاتساع . ما هو مدار الصراع على السلطة في هذه الحالة ؟

في الواقع أن عزلة جهاز الدولة عن كل رقابة جماهيرية ، في النظام المصري (وهذه سمعة شنت في انقلب النخبة برجوازية الدولة جميعا) تبيل إلى تغليب النزاع بين الموماع على النزاع بين الاتجاهات . أي أن الرعية في السلطة . . . في مزيد من السلطة تصل إلى حالة من « النقاء » الحاد نسبيا وتسمى السلطة غاية في ذاتها ، منلها أرامها الطبيب الدكتور مكافيلي . فلا يعود تبدل المظالم المهيمن فيها يعني تغيرا جديرا في نظام الحكم ووجهته ، ما دام الصراع محصورا داخل أجهزة الدولة نفسها .

غير أن هذا الموضع نسبي . فكل من الموماع المتنازع تاريخه ، وهو يعقد أثناء نموه صلات مع أجنحة دون سواها من الطبقة المسيطرة (أو من التحالف الطبقي المسيطر) على المجتمع . وهو ينحو أيضا منحى معين في ممارسته الواجبه المختلف من سياسته يميزه عن سواه ويشده إلى قوى محلية وخارجية معينة ويجعل له صورة خاصة به في ذهن الجماهير . وهذه العناصر التي تحدد نهج الموماع غير موجودة في حالة السادات تشخصيا . وانعدامها (أو شبه انعدامها) هو ما جاء به إلى الرئاسة ، على ما رأينا . لذا يجد نفسه مضطرا إلى التوجه نحو مواقع كان عبد الناصر قد وضعها خارج الصراع أصلا أو على هامشه . وهو - أي السادات - في استمجاله ملء المراكز التي شغرت واعاده التماسك إلى أجهزة الدولة ، لا يكاد يميز بين واحد وآخر من هذه الموماع السابقة . فراه يستدعي جهاز زكريا محي الدين المعزول إلى وزارة الداخلية ، ويرقي بعض « التسويعيين » السابقين (حالة اسماعيل صبري عبد الله) أو يوليهم مسؤولية بارزة في إعادة تنظيم الاتحاد الاشتراكي (حالة خالد محيي الدين إذا تأكدت) . . . لكن الشبهة « الليبرالية » التي كانت لصيقة بالمعدين (جناح علي صبري خاصة) واللسان المحافظ الذي يتحدث به السادات (دولة العلم والايمان ، باب الاخلاق في الدستور ، مصر قرية واحدة !) يميلان بالحكم الجديد إلى الوجهة الرجعية التي تسير فيها أنظمة تنطق اللغة نفسها في الاقطار العربية . هذه الوجهة تنكس اليوم في مصر إلى قوى اجتماعية جديدة - قديمة تنمو منذ عام ١٩٦٤ . والقوى المذكورة تتركز في مواقع الرجوازية الريفية التي استعادت في أجهزة الإدارة والتعاونيات معظم امتيازات الاقطاع القديم . وهي تتركز أيضا في ادارات القطاع العام حيث استطاعت فئة من كبار المسؤولين عن الاقتصاد أن تراكم رؤسائهم خاصة وفرت لها مواطن قدم في القطاع الخاص أو المخلف . وقد تشكل استمرار الصلة الوثيقة مع السوق الرأسمالية العالية مجال نمو للثقافة الأخيرة وجعلها تنطلق إلى فرض مزيد من الليبرالية الاقتصادية على سلطة الدولة ومزيد من الانفتاح السياسي على الغرب الامبريالي .

في الحديث الذي القاه أنور السادات مساء الجمعة الأسبق ، قدم الخلاف الذي أدى إلى ازاحة رؤوس جهاز الدولة في مصر على أنه خلاف حول قيام اتحاد الجمهوريات العربية . ولم يعرض السادات وجهة نظر المعدين بل اكتفى بالقول أنهم - وعلى رأسهم علي صبري - كانوا ضد انشاء الاتحاد . . . لماذا اختار رجال الطاقم الناصري مسألة الاتحاد هذه ليشعلوا بها الصراع بينهم وبين الذي اختاروه هم خلفا لعبد الناصر ؟

اختاروها أولا لأنها مسألة مناسبة . فالإتحاد يعني ربط مصير الحل السلمي بإعادة الجولان إلى سوريا . . . وهذه عقدة من أعوص المقعد حل في الموقف الصهيوني . وهو يعني أيضا أن يؤخذ بعين الاعتبار رأي القادة الليبيين الذين بنوا جانبيا هاما من رصيدهم العربي على التشنج المظلي في موقفهم من القضية الفلسطينية . ولا شك أن السادات نفسه كان يعلم ذلك . والمراقبون الذين لاحظوا التمازج بين ما اتخذه الحكم المصري ، خلال الأشهر الأخيرة ، من تدابير تسير به نحو تسوية ثنائيه وما ساره من خطى على طريق الاتحاد ، وجدوا أن هذا الأخير لا بد أن يعرض لامتحان صعب إذا ثبت الاتجاه نحو اتفاق مصري - اسرائيلي . ولعل علي صبري ومن حو به كانوا يريدون أن يوفروا على الحكم المصري هذا الامتحان وأن يحفظوا له حريته في الحركة .

غير أنهم اختاروا مسألة الاتحاد لسبب آخر أيضا . ذلك أن مبادرة السادات تقرر اسمه بانشاء صيغة من اللقاء بين الأنظمة الثلاثة لها صدق مصري وعربي معين ، رغم خفوت هذا الصدى . ماذا كان القادة الليبيين مثلا يريدون الاتحاد خطوة تجعل لهم حجبا موميا عربيا يزيد في صعوبة الانتماض عليهم في الداخل ويحول المنتفضين - إذا وجدوا - مسؤولة عربية المدي ، ويجبرهم على وضع التدخل العسكري المصري في حساباتهم ، فإن حكم السادات لا يختلف كثيرا عن حكم القذافي من هذه الزاوية . ذلك أن الإرث الناصري ليس حكرا عليه ، حتى الآن ، وأن أي جناح من أجنحة الحكم المصري ، يستطيع ، إذا ازاح السادات عن موضعه ، أن يدعي لنفسه الشرعية الناصرية . هكذا وجد السادات نفسه ، حين صعب عليه الإمساك فعلا بالجهاز الحكم التي يسيطر عليها الآخرون ، مضطرا إلى إرساء شرعيته « الخاصة » على خطوة ذات مسمى جماهيري هي انشاء الاتحاد . ولم يكن للآخرين أن يمنحوا هذه الفرصة . فهم قد جاؤوا به إلى الرئاسة أغزل من كل مركز قوة . وكان هذا الضعف الموروث من أيام عبد الناصر ، هو مبرر اختياره . لكن هذا الاختيار أريد له أن يعطي استمرار الصراع تحت السادات إلى أن تتاح الفرصة لبروز شخصية أخرى تمل محله على رأس تيار فعلي من التيارات القاتبة في السلطة المصرية . أي أن السادات كان حيلة مؤقتة لنزاع الأجنحة فرضتها استحالة الخروج بهذا الصراع إلى العلن بعد وفاة عبد الناصر مباشرة . عليه فإن المسألة ، في الأصل ، هي مسألة صراع على السلطة . والخلاف على الاتحاد لم يكن إلا ثريمة للانفجار ، اكتسبت أهميتها من

النِّداءُ وشغلها الشاغل في التشويش
على التقارير الواقعيّة

ما يلتفت النظر فيقال
« ابن زريقين » الصادر في
الفداء عدد ٢٥-٥٧١
ان جريدة « الفداء »
الفراء لم يعد لها من
شاعل الا التشويش على
القراري الواقعي
والموضوعة الواردة في
« الحرية » حول وضع
الارباب الاقتصادي
والاجتماعي شارحة
ومبرزة مجموعة
التناقضات الرئيسية
والثغورية التي تحكم هذا
الوضع .

من الوجهة القطعية لا يمكن أن
يدافع مقال « القضاء » عن جبر وجوده
ولا من وجه :
١ - أن يكون الهدف منه اغتصاب
القائريه بصلاوات جديدة واجتهادات
مستحدثة عن وضع الملة وهذا لم
يذكر بالغير اتصال صاحبنا لا يتصدى
قانونه موضوعا انشائها تصح كتابته فيما
وطلب اليه ان يصف مزارها يهتر
ويعتد عند الغروب .

— أن تكون غاية الرد الموضوعي
العلمي على ما سمي بفنية مقال
البحرية والواضح أن القصة لم تكن إلا
مناقشة من القصة الحقيقية التي أتت
فيها كتاب المقاتل مركزا على دور
الصغور والطوبى والطمع « نسي
مقالة عمل الخليل في حisin أن مقات
البحرية كان يرفع الستار عن جذوة
هذه الإهانة المتصلة بوجود الانتكارات
فاجرية وقصور الدولة وزعامة
رعاة السباعية.

فإذا كان مقال النداء لا يعطى
زيرا أوليا لوجوده فلا يبقى لدينا إلا
نحني بالاحتمال على من يحاول جر
مفاتيح المبالغة والفلاحة السي
سجلات نظرية مضخة بين النداء
لحرية بينما كان الواجب يقضي
سبل الجهد وتوحيدها والتفكير
في الخاطئ التقنيية المضخة التي تحكم
تقنيات الاناجح الوطنية واعطائها الجهد
سياسي الواضح في كشف التناقض
هاسبوين الكالدين من جهته مستغفله
عنه ثانية

من هنا كان لابد من الصعوى
ببيانات العلاقات الاجتماعية السائدة
التي ما هي الا خلفية مشوهة للواقع
تستدعي، في مقال الحرية والاعتق
نبد الصعوبات والواجبات والحقول
ناقضات الثأوية المحلية البسيطة
تناقضي رئيسي بديل يقوم ببس
ين ادهما مستقل (يقنع الفين)
مستقل (بكرها) نتيجة علاقة
من القلاح معها هو الخاسر الاكبر
معرض لتسبع انواع الاستغلال من
الدولة والمشاركات الاحتكارية
« ما دمر هزيمة في القال

وهنا لا بد لي من أن أتوجه مباشرة
إلى جميع الفئات المقتضية في البلدة
نكرا أيها بالاور القالية :

— من الوجه الرئيسي — من
وضع نظم العلاقات الاجتماعية
مقتضية لم يكن الكشف عن مساوئ
الهاشي ومناظير بل هو دعوة صريحة
لضفي عن البطالة الاجتماعية الذي
تسببها الأزمات نتيجة عزلته عن
عالم الخارجى وأهمل المسؤوليين
في الشؤون التنفيذية والدعوة إلى نبد
الانتماءات الشبكية والعلاقات
وهيضة ضد أشكال القهر والتخلف.
أوربته الخفاء إذن من التهم على
أيام الحرية وقصصها لم يكن إلا
بؤسها صرخة لحقيقة الدور الذي
يلعبه في التفرير في الكشف عن نشوء
وتوضيح علاقات الانتماء
للثقات وانتماسها على الموضوع
السياسي والاجتماعي .

٢ - ان الثقة كاملة بان —
في الحقيقي بدأت تلمس جوهر
والفلاحى وان الصراع الوطنى
يمكن الا ان يفسر طبقا على اساسى
ثقة بين السلطة والاطاع السياسى
سائل الاستثمار من شركات احتكارية
بورها من جهة والمعامل والقلال من
الخرى وانه اذا كان على الحق
ردى ان يبنى موقف الفئات
لحجة فعلى الفئات الكادحة انتدافع
ببورها عن نفسها وان
ارواقها الحقيقية في علبه —
رابع

ان ما ورد من معلومات عن بعض
شخصا كان من قبيل الافتراء الواقع
بغبي وتسمية الاشياء باسمها وقد
الوقت لقول الكلمة التي يجب ان
في المكان المناسب واخترت
النكاح والحذر والريبة ، فنحن
نصف التهمات الشخصية واثارة
ساسيات الفردية بقدر ما كان
هو الافتراء بالصدق والموضوعية
من كل ميل هدي

من الفناء الذاتي للأجسام الفلache
مالية هو الطريق السوي للفضال
ي عبر تهية هذه الفئات لاستلام
وطا التاريخيه . وعليه كان لا بد
عروة الشباب لانشاء ناد ثقافى
افى يصل مهات الومى السياسى
بابى الذى لم يشر اليه صاحبنا
انطلاقا واقتضى بايراد معلومات
ية عن ضريات الشمس ولدغات
فى حين ان مقال الحرية كان
تد كل اوضاع البلدة ومطالها
ننهذ للماء والكهرباء والنهضة
سى والشارع الذى تنفى صاحبنا
وتفديها بشكل خطاى انفعالى
بنا الى مصور الطوبى والى التالية
مسير الواقع .

المفكرة بإنشاء ناد اجتماعي نقالي فيها
ياتي صاحب مقال النداء لكي يضع ميعقا
وتعديدا في وجه هذه الدعوة عبر
تحويلها إلى استقامات لا يبرر لها
نقسي الا هوة تسهيل الواقع .
وتهزئ في كتاب المقال بتر نسى
انصرافه من مواجهة الواقع باسماها
وغرته في الصميم والانسانية في محاولة
مكتشوفة لاستمالة الناس وكسبهم
تدفعهم الى مقال كان خطوه جريئة
تصدى لكل اشكال الخلف وتدعو الى
تفصيل المقيات وتجاوزها . يعني ، انه
جديد في مقال انداء الا الكشف عن
مقدماتها وانعاشها وتضليلها ومن ثم
استعمال اللغز الخزيعة والمخالة من
بل كاتب المقال على طريقة « الشبح
الباتي » في مطلع القرن العشرين ،
ابدا على عدد سكان الميلة الذي ورد في
النداء بما قل من ضائعات مستعمارة
يؤيد على سبعمائة نسمة و هنا
لنا من ان نهني النداء وشجعها
بالباتي الجديد على مقدماتها
وهنا .

بيان صحفي صادر من الـ
حول مظاهرة ١٥
مايو ١٩٧١ في لندن

في خضم المؤامرات التي
تكمن ضد العمل النضالي
الفلسطيني والعربي
ومؤامرات الحل السلمي
ومحاولة تصفية القضية
الفلسطينية ، وبمناسبة
الذكرى الثموشومة لقيام
دولة اسرائيل .. قامت
جبهة مساندة فلسطين
بمظاهرة كبرى في شوارع
لندن شارك فيها الاتحاد
العالم للطلبة العرب في
١٩٠٠ م. وابتداه وذلك في
عصر يوم السبت ١٥ -
٥ - ١٩٧١

ولقد بدأ التجمع إلى ساحه الطرف
فر يكلمته توجه الى حركة القاومه
للسيطونه الياسه اشرك فيها
ولو القاطمات المسباريه البريطانيه
الحزب الشيوعي البريطاني «
للماركسيين الينيين» مثل من
اد نقابات العمال، القبطيه التروتسكيه
يطايه - شبيبه حزب الاحرار -
التي الفوهه السود - كتور نبيل
م، عن حركة القاومه . وممثلو
القطايع الاخرى .
وقد رغمت في الاسف لافعات النابيد
للكقاومه والتنديد بالحكم
الشمسي الممليال الازن - والتنديد
بالاولوات بيع القصيده الفطسيطيه بما
بالحل السلمي - الذي هو
بقته هلا استسلاميا للحركه
مجهنيه والبراليه بقيادة عبوده
ميدو

على إثر الفتية العارمة التي عمت
أرض من جراء طرد الفلاح فيناضي
تعيد من منزله إلى حق حقه ، وبعد
تقديم الصحفي الذي عهده مندوبون
لجان الفلاحين والعمال الإبراهيميين
إلى حسن عكار ، يبدو أن الدولة
تسعى لتجديد تنفيذ الإجراءات القضائية
مستفيدة بحق الفلاحين وعمالهم .

في المؤتمر الصحفي ، عرّض
أدون حقائق الإهملة تضررهم
بجرائم من أراضيهم فأضحى
للسلطة اللصقاع ومعيبرين عن
مهمهم على مقاومة طردهم من
أرضهم وأراضيهم .

سال صحفي الفلاحين لماذا لا يذهبون
نوابهم . فاجاب احدهم :
- النواب هم البكوات . عندها
مة نواب كلهم من البكوات . يعني
مطون الفلاح من حقه قدر هذه
بعبارة .
تحدث عن دور الدولة ، فقال
احدهم راح يتوسل لنتيب الدرك في

لقد تحركت المظاهرات في الساعة
٢٠٠٠ يقارب ٧٠٠ شخص من
أبناء العرب إلى السفارة الأميركية
ارفع هتاف « نيتنام إلى
طيني ضد العدو والنضال —
ك هذين شعارا مع بعض
الهيئة رفعا علم إسرائيل
لهم قسم من طلبة اقتصاد
العرب مما أدى إلى انزال العلم
رب من المكان ، ولقد تكررت هذه
قصة ثلاث مرات أثناء المظاهرة .
واصلت المظاهرات سيرها إلى
قاعة الاسرائيلية حيث ارتفعت
شعارات بعبارة الثورة الفلسطينية
وط إسرائيل والبرانيات الصهيونية
جميعا العربية - وكان البوليس
من السفارة الاسرائيلية بأعداد

● **أصراب عمال معمل**

أضرب عمال معمل الزواج في البقاعة
هرك بضى العمال من كان من الإدارة
ألا لهم أحد الدراء « من لا يريد
المعالم ثبوا وأصروا على متابعة
استعدادات أخصيه من الدرك
يسفط على العمال، ما جعل موقفهم
تحقيق مطالبهم القاتية :

- زيادة الأجور
- تخفيض ساعات العمل في دوام
- تحديد صلاحيات الفنيين
- إلغاء قانون التصريح الكيفي
- عدم تغريم العمال إجرة الشهادة
- تأمين غرف الطعام والملاهي
- دفع رواتب العمال الشهرية على
- زيادة أيام الاعياد الدينية

عكار الدولة بآحمد تنفيذ الأجراءات
بأخذ البسوت تحت ضغط القدامين

هليا قالوا : اين اذهب اذا طردوني
من بيتي ؟ فاجاب النقيب ببساطة :
نسى جهنم !
اخيرا ، ابدى الفلاحون استعدادهم
لتقاضيهم اذا لم تنفذ الدولة مطالبهم
بتصميمهم على مقاومة عملية اخلاء
الآثار حتى الموت .
اذا كانت الدولة قد وجدت تنفيذ
لمليات الطرد مؤقتا ، فهذا
منعها من تنفيذ احكام باخلاء الارض
على الفلاحين في قرية تل حميرة
بشما .

لقد حقق الملاحون الخطوة الأولى
تصلان بنجاح - منع تنفيذ
الإجراءات التصفيية الرامية إلى
مصادرة ممتلكاتهم - إلى أن ضمان
لا تعود دولة البعثات إلى تنفيذ
وأمرهم بأن يتنازل من أجل
استصدار القرارين
الناظر والأراضي واستصدار
تأشرون يمنع تهجير الملاحين . وهذا لا
تكون إلا بناء نقابة المزارعين
تكون القاضين في عكاز !

بيان صحفي صادر من الاتحاد العام للطالب العرب في المملكة المتحدة وأيرلندا

● اضرب عمال معمل الزجاج في البقاع ●

أضرب عامل محلل المراجع في المقابلة لخدمة الاتحاد الصلياني وبناء على
هذه بعض العمال فما كان من الإدارة إلا أن هددت العمال بالصرع وقد
ال لهم أحد الوزراء « من لا يريد دفعه إلى منزله » ولكن
لعمال بثبوتهم وأصرروا على منابضة الأضراب فما كان من الإدارة إلا أن
استدعت أعدادا ضخمة من الحركة حوالي ١٩ جيب (وسارس هؤلاء
سقطوا على العمال .. مما جعل موقفهم يتزعزع واعطاء الإدارة مهلة اسبوع
تحقيق مطالبهم القليلة :

- زيادة الأجور
- تخفيض ساعات العمل في دوام الليل
- تحديد سلاحيات النشبيين
- إلغاء قانون الترسيع الكيفي
- عدم تغريم العمال إجرة الشهادة للصحة لبلدية تعاقيل
- تأيين فرق الضمام والإبصار لجميع الأقسام
- دفع رواتب العمال الشهرية على أساس ٢٠ يوما في الشهر
- زيادة أيام الأعياد النشبية والوطنية مع دفع أجورها .

التحفظ والقلق وعدم
 التعليق الذي أبدته
 موسكو تجاه التطورات
 الداخلية الأخيرة في
 مصر ، انتهى إلى
 الاعتراف بالامر الواقع
 والاطمئنان بالامر السائد
 (« يسير على طريق عبد
 الناصر المهادي للاستمرار
 واتنه يواصل انهاء خط
 التقدم الاجتماعي
 والتطوير الاشتراكي
 للمجتمع » - كما جاء
 في البيان المشترك - .

والمرئىك « معاهدة صداقة
الثمة » ومقها بودغورني والسادات
مخام زيارة الأول لمقاهة .
وكان قد سبق لنك تمديد اطلقه
يكل الناطق بلسان الحكم مبيددا
بور نظرية « المبيد المرفى الامريكى »
الحوار والتفاهم مع اميركا . فقد
دعيت « بصرافته الممودة »
مقاهة مع الاتحاد السوفياتى بالقاط
ثالثة :
« المقاهة مع السوفيات اعطت
موازن قوة السياسة العربية .

— الملاقة مع السوفيات هي التي
 طلت امريكا تسمى اليها .. —
 وما يقصده هيكل — هنا —
 اوضح تماما ، الدعوة الى سياسة
 توازن ، الحوار والتفاهم مع
 امريكا لا يلغي صداقة مع
 سوفيات ، بل يعززها !
 وردت الراءات تلبية هيكل باحسن
 لها ، فاوردت ما قاله هيكل الذي
 يحجم مرات من انتصارها على اثار
 رجل الاكرين " .. ثم طهر
 بدغوري المقاهرة ..
 ان زيارة بدغوري تؤكد تماما
 خط الدائم للسياسة السوفياتية
 الخارجية ، اقامة العلاقات مع
 مختلف الانظمة ولو على حساب
 احزاب الشيوعية في الداخل ،

قال جناح علي مهربي .
هذا ما يحدث في العلاقات مع
أيران ، مثلا - وهذا ما حدث
سوريا والسودان مؤخرا ..
والسياسة السوفياتية مستعدة
لنهاية الأمر ، للاعتراف بالأمر
واقع ، وبالأوضاع الداخلية كما
تستقر ، وبالتوازن مع النفوذ
الأمريكي الذي تنافس
تعايش معه بنفس الوقت .
من هذه الزاوية يحافظ الجناح المختصر
مصر ، الذي يريد التفاهم مع
بيريكين ، في العلاقات مع
سوفيات على جنة الجناح المقيّد لهم
غليا ..
وعند هذه النقطة التقى الطرفان
مصر والسوفياتي من جديد ، فالجناح
مختصر لا يريد بالطبع إنهاء العلاقات

زِيَارَةُ بُوَدَغْ وَدِيْنِي عِلْمُ تَاهِرَةِ
مِنَ التَّحْفِظِ وَالْقَلْقِ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِالْأَمْرِ الْوَاقِعِ

(على أساس برامج العلاقات الخيرية)
ومن أجل إيجاد مخرج للناس ،
قدم السادات وجوه « شيوعية »
« شرعية » أخرى من الذين لم يفهم
أي شيء من جراء التطورات الأخيرة .
وهم « شيوعيو هيكل الشرعيين » الذين
يعملون في مؤسسة « الإهرام » غير
مجالطة .
(وكان الشيوعيون الشرعيون قد
تقدموا ، أو زعموا على ماكس
الفرز ، فكان نصيب هيكل مجهزة
المجالطة .

وهكذا تم السدادات وجوه منهم
فمن الدكتور نؤاد مرسى فى الامانة
التي المؤقتة للحداد الاشترى الامانة
الى جانب الدكتور احمد كمال ابو المجد
المستشار القانونى يواشنطن (تحقيقا
للنوازن ، وكان غير (الكفاءة) هذه
المره) ، كذلك من الدكتور اسماعيل
سوري عبد الله طالب لوزير التضييق .
وهكذا انا غاب وجوه صديقة
السمويات ، فان وجوه اخرى حاضرة ،
وتظل العلاقات دائمة دون ان تزعم
تف التعام والحوار مع امريكا ، ودون
ان خط منية امام التراجعات الداخلية
والخارجية .

عمران - الخليج العربي
لشند الانتم
تظاهرات وام
شهدت منطقة عمان،
خلال الشهرين الاخيرين،
سلسلة من الامرات
المالية والتظاهرات
الطلابية .

كان أبرز الاضرابات ، اضراب
عمال النفط في منطقة النفود ، حيث
توقف استخراج النفط طيلة اسبوعين ،
واضراب عمال سبيع المالح ، المعروف
الآن بجنابا المخل ، وهو مركز
شحن النفط . وكانت الحركة العمالية
تطالب بما يلي :

— تخفيض ساعات العمل الى ٨

تصويب أخطاء
ورد في لقال السابق عن
الجزائر عدد من الأخطاء نقصت
عليها هي :

- حول حجم التوظيفات في
- صناعة استخراج المحروقات والرقم
- لسنة ١٩٦٢ هو ٤,٠ بالغة من
- كالم حجم التوظيفات بدلا من
- ٤ بالغة .
- حاجات الطاقة الفرنسية
- تعتمد بنسبة ٧٥ بالغة على
- البترول لا ٧٥ بالغة .

وزير الداخلية الجديد
ممدوح سالم كان محافظا
لمدينة الاسكندرية منذ
عام ١٩٦٧ الى حين تعيينه
مؤخرا في منصبه الجديد.

بانتفاضة الاسكندرية العروسة
في عام ١٩٦٨ - انتقل الطلاب كلية
بجامعة الاسكندرية .
في الجاهلية المقطرة من انتقال
فقط بعد ان هاجمت مكتبه التلقيم
في الحافطة « وهزمت « الثالثة
« وود من « ايطاليا » . وسلمت
الحير الحافطة الى الطلاب الذين
كلية الهندسة « فاحتجزوه في
حرس الكلية مطالبين بابطال
الطلاب الوفوفين في مقابل اطلاق
هم . وثناء الاعتقال اتهموا
مام الطلاب وبكى ، وسرت
لجنة اعلام اخبار سلوك الحافطة
في .
الان يعين الحافطة القهار وزيرا
لجنة لشرف على تنفيذ بيان ٢٣
الذي ينهى على الحريسات

عمران - الخابج العربي

النضالات السياسيّة

نشند الانتصارات العسكريّة

■ تظاهرات واضرابات عماليّة ■

ت
زيادة الأجور
الضمانات الاجتماعية والصحية
المساواة بين العمال العرب
المال الائتماني في الرواتب والأجوات
قيمت والامتيازات
توفير سيارات لنقل العمال إلى
العمل والعكس
المساهمة لعمال العرب بالتأمين
أدي
حطلة مخوفة بعد ظهر يوم
ميس
كان من جراء موجة الإضرابات أن

الطبع ، الخليفة سفيره الى
« حيث اشار الى ان « داء »
رأب قد ظهر ، مهدداً بانه
يحل كل الوسائل المألوفة كـ
الاضرابات في المستقبل .
كانت الخطوة الثانية للحكم العميل
ارسل العميل الثانية من شباب ،
والعاصمة ويستشار قابوس
في . حاول تويني استدراج العمال
باسم اللجنة القومية للاضراب ،
به بتضامنه العنيد ان ردوا عليه
ول ان الطلاب التي قام الاضراب من
ها ينادي بها جميع العمال .
منجاة ثانية فقد واصلت قنوات
البيطانية دعمها قوات القوات
للسيطرة على الاعتقالات الاجرامية
لم تتوقف منذ اعلان الكفاح
سلح الى يونيو الماضي . قد اعتقل
والاشار الى سيرة ذاتية

من شماریان ۳۰ مارس
وزیر الداخلية الذي اعتقله
الطلاب في انتفاضة الاسكندرية

العامه والانتخابات القريبة الخ .
وكان بيان ٣٠ مارس قد صدر على
أثر انفضاض الطلاب والمعلمين
شباط - فبراير - من عام ١٩٦٨ والتي
طالبت بالحرية الديمقراطية ،
وهاجست نيين هاجست دار « الانعام »
هاتفه ضد هيك « رجل الايركيين »
فذلك هاجست السادات عندما كان
رئيسا لمجلس الامه ووصفت المجلس
بمجلس الانتخابات المروءه .
والآن نضطر الاجزءه الهالكه
في صراعها على السلطة ان تعترف
بان انتخابات الاتحاد الاشتراكي كانت
مؤزرة و انتفاضة مجلس الامه
الذي ظهر منه ١٧ من اعضائه في
الاحداث الاخيره ، ألم تكن مؤزرة ؟ !
ويعود عهد السادات الى بيان
٣٠ مارس ، ويعهد في التزامه على
تنفيذه اى على تامين الحريات العامه
والهراج البلد من عهد « الظلام
والخبايا » الى محافظ الاسكندرية
الذي اعتقله الطلاب في انتفاضة
الاسكندرية عام ١٩٦٨ !

منزله ونقل إلى حصن كوت الجليلي
الرهيب حيث بقى شتى الأسابيع
التعذيب . وكان شيعي على الفكر د
اعتقل في أواخر ١٩٦٩ في أبو ظبي
ونعري تعذيب شديد .
رد المواطنين في حالات الاعتقال
والقمع بعدد من المظاهرات .
شاعت نزوى أول مظاهرة جماهيرية
في تاريخ ضلها . أخرجت جموع
غفيرة تمتع في اعتقال ١٢ من سكان
المطقة بتهمة الانتماء إلى الجبهة
الوطنية الديمقراطية لتحرير
المالغليخ . خاصة وأن بين المعتقلين
عددا من الشيعين والعربيين لا يستطيع
المواطنون الاستفهام عن خبائثهم
وطاقت مظاهرة نزوى بها يلي :
— أطلق سراح المعتقلين بأسرع وقت
ممكن
— إبعاد الضابط السياسي البريطاني
عن نزوى . الرجل يدعى « كرو » ،
وجر الحاكم المحلي لحظة نزوى —
المجرم الأشهر .
— إبعاد الموالى ويدعى هلال حمد
السمار .
وقد اضطرت السلطات إلى نقل
الملك لكن انت سلطان بن سيف
العوسني محله . وهذا لا يقل عنه
أخلاصا وقابوسا والتكثير .
هذا وشهدت صلالة — ماضية
ظفار — أول مظاهرة طلابية تاريخها .
أخرج عدد من الطلبة يحتاجون على
حرب الإبادة التي يشنها جيش المرتقة
على ظفار ، منددين بالكرهة الانقسامية
وبالردة المهادنة للشوراة ملحقين
الشمارات المؤيدة لشوار الجبهة
الشيعية لتحرير الخليج العربي المحتل .
وقد اعتقلت السلطات عددا من
الطلدة .
وفي ظفار أيضا ، ضرب عمال
قاعدة صلالة البريطانية تضامنا مع
عمال تعرض للامانة على يد اهدم
الضباط البريطانيين .

الحريه صاحب الامتياز المدير المسؤول مدير الادارة
محسن ابراهيم حسن فقر ياسر نعمه

مكتب
الإدارة
والنشر

شارع الحمصاني ، متفرع من شارعي بشارة الخوري وعمر بن الخطاب
بنطقة العاصية - محلة رأس النبع - بناية فؤاد درويش
هاتف : ٢٤٧٥٥٢ - ص. ب. ٨٥٧ بيروت - لبنان

إضراب ٢٥ أيار الذي لم يَتم

الحرية ، الحوار ، الوطن سِيتا .. أسلحة السلطات ضدّ العمال



الانتساب الى النقابات .. في كلا الحالتين كان الصرف الكيفي الذي نص عليه المادة ٥٠ من قانون العمل قاسما مشتركا بين مختلفه المطالب: فهو يتيح القوي من دفع زيادات غلاء المعيشة ومن رفع الاجور كما بشكل سلاحا فعلا يشهر في وجه العمال حال تخرم: اما المسكوت والطاعة او الطرد من العمل .

بمواجهة هذا الوضع طلعت القيادات النقابية ببيان يدعو الى اضراب عام في ٢٥ ايار للضغط من اجل تحقيق مطالب عدة : إلغاء المادة ٥٠ من قانون العمل ، دفع زيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الأدنى للأجور ، تأميم استيراد الدواء ، مساواة العمال الزراعيين بعمال المصانع ... وكان واضحا منذ البداية ان هذه المطالبات تعني من تناقض لا حل له : اهبيتها المصانعة من جهة واركانها الى قيادات نقابية هزيلة القواعد ومربطة بالدولة ارتباطا نهائيا .

تتميز الأحداث الهامة ، والدعوة الى اضراب ٢٥ أيار كانت حدثا هاما ، بانها تتيح كشف القوى الفعلية التي يملكها كل طرف من المشاركين في الصراع ومدى جدية في خوض المعركة ، كما وانها تتيح بمختلف الفرقاء ، بحكم تآزم الموقف ، التي اعلان مواقفهم الفعلية والمثبوتة التي كان ممكنا تنويرها قبل ذلك . ويتيح استعراض مواقف مختلف الفرقاء في الأيام القليلة السابقة لـ ٢٥ أيار ، يتيح للطبقة العاملة التعرف الى العوامل التي جعلت من ٢٥ أيار مناسبة استسلام غير مشروط للقيادات النقابية بمختلف اتجاهاتها أمام الرأسماليين والنظام .

القيادات النقابية : فسح المجال امام الوعود

ولنبدأ بالقيادات النقابية . كان واضحا منذ مدة ان هذه القيادات بدأت تشعر بوطأة ظاهرة جديدة نسبية : اتساع الفجوة العمالي وانحداده الى مختلف القطاعات والمصانع . وقد تجسد هذا القدر في الشكل مختلفة أبرزها الإضرابات الجزئية والحوادث شبه الفردية . ويرغم الثباين في مطالب عمال المدن المختلفة فانها كانت تصب في اتجاهين أساسيين : تدنسي مستوى معيشة الطبقة العاملة في السنوات الأخيرة خاصة نتيجة لارتفاع اسعار السلع الضرورية كالواد الغذائية والإيجارات والمواصلات وانسحاب المدارس .. ومن جهة أخرى ازدياد تحسس العمال بمخاطر الارهاب النطيع التي تسود المصانع بفضل الدلال العمال وتحطيم أية امكانات تضاللية لديهم . ويمنطل هذا الارهاب في الحسومات الانتخابية ، والطرد من العمل دون جبر ومنع العمال من

رد الرأسماليين : «الصرف الكيفي يعني الحرية»

كيف رد الرأسماليون على المطالب العمالي؟ تحدثت مذكرة الهيئات الاقتصادية التي نشرتها الصحف يوم السبت ٢٢ أيار عن « الأزمة » التي شهدتها السنوات الماضية والاعياء التي رتبها تطبيق الضمان الصحي على ارباب العمل . شتمتج انهم عاجزون عن تحمل اعباء جديدة . بالطبع تنسى المذكرة تصريحات اطراف النظام في مناسبات سابقة تطهينات الميك المركزي والارقام الرسمية عن التطور الواضحي القطاع الصناعي والزراعي وارتفاع قيمة السلع الصناعية والزراعية المصدرة . وتجاهل المذكرة ان ارتفاع قيمة الإنتاج الصناعي قد تم دون ادخال استثمارات جديدة مما يعني أن زيادة انتاجية العمال — دون مقابل — كانت سبب مضاعفة ارباح الرأسماليين .

من جهة أخرى لا تنسى المذكرة « مبادئ الحرية والحوار » الحبيبة الى قلوب الرأسماليين . فلذا بها تعارض إلغاء المادة ٥٠ لان هذه المادة « تضمن حرية التعاقد وحقوق التعاقدين .. ومبادئ الحرية والحوار » ولذا يقطع ارباق العمال ونجويتهم يصبح مرادفا للحرية .

بالنسبة لزيادة غلاء المعيشة ورفع الحد الأدنى للأجور تطالب مذكرة الهيئات الاقتصادية بدراسات « موضوعية » (تكلفتها باعدادها جريده « اليوم » كما سترى) وتذكر « بالمعاقبة الهضمية » بين الاسعار والاجور اي — ان ارتفاع الاجور سيؤدي الى ارتفاع الاسعار .. طبعاً لا تقول المذكرة من هم المسؤولون عن رفع الاسعار . وترد المذكرة على مطلب تخفيض الاجارات بان المهم هو « المحافظة على القوة المعيارية وقطاع المهاد » . اما عمال الزراعة فان المذكرة « تطالب » الدولة ووزارة الصحة « برعايتهم » .

بالطبع لم يقتصر الحوار على الاطراف التي نكزنا فكان صمت مجلس النواب يليقاً لم تمكده سوى تصريحات « بنية » : تصريح النائب المكاتبى سمادة الذي اعلن معارضته تأميم استيراد الدواء .. باسم « الاقتصاد الحر » . الا ان الذين نابوا لان الطلاب نتوهم بـ « ٩٩ حرامي » لم ينسوا ان يصدقوا في عز الأزمة ، على قانون زيادة معاشاتهم ٦٥٠ ليرة دفعة واحدة (اي ما يعادل اجور ٤ عمال يقضون الحد الأدنى للأجور) وذلك لتأمين البنزين لسياراتهم ولتأمين للمخاضرات الهائفة !

الصحافة « الحرة » : المصلحة « الوطنية » فوق العمال فقط

واذا كانت المقاسية « عامة » كان لا بد للمصافة « الحرة » من ان تدلي بولمها هي الأخرى . اليوم « الوطنية — الناصرية » نشرت دراسة « بالارقام » حول موضوع غلاء المعيشة . تقول الدراسة ان ارتفاع الاسعار بلغ ٥٠ بالمائة منذ ١٩٦٨ (هل تعتقد « اليوم » ان وزارة التميم كانت متهاذلة للعمال حين اعطت ان ارتفاع الاسعار بلغ ١١ بالمائة ؟) وفي المقابل « استفاد العمال حتى الان برفع اجورهم بنسبة ٥٠ بالمائة وذلك عن طريق دفع رب العمل للمسنديق الوطني للصمصان الاجتماعي انستاقا بنوجية عن العمال » .. « وامام هذا الواقع ينبغي القول بان مطالبة العمال برفع الاجور لا يمكن ان تعددى بيطلق الاحوال نسبة ٢٥ بالمائة . ولم تنس « اليوم » ان تنهى النقابات لانها « امام مصلحة لبنان العمالي ومصلحة العمال او فئات من العمال اخفارت الاتحادات العمالية ما يهمل عليها الضمير والواجب .. الوطني » .

ويأتي القبار « الليبرالي » ممثلا بجريدة « النهار » ليثبت هزاله وافقاره لاية مقومات فعلية للحدا . تذكر « النهار » النظام بخطورة مطالب العمال وضرورة حلها حلا جذريا . ضمن اطار « الديمقراطية » اللبنانية . الا انها لا تلتك ان تذكر الغياب الكلال لمجلس النواب وعجزه عن لعب اي دور فعلي ، تطالب من رئيس الجمهورية فرض حل ولو على حساب .. الديمقراطية البرلمانية . والمآزق محكم : « ديمقراطية » لا تعنيها اي — مؤسسات النظام ودعوة لتطور « راسمالي » يقوم به زعماء الاقطاع السياسي .

كيف واجه الحزب « الشيوعي » اللبناني معركة ٢٥ أيار ؟ تقول « النداء » في عددها الصادر في ٢٢ أيار : « منذ ان طرحت الطبقة العاملة مطالبها وارباب العمل يحاولون بكل الوسائل تشويه هذه المطالب وطبعها .. فراحوا يلجأون ، وبشكل يومي ومسمور ، الى الاسلوب الذي دأبوا على اللجوء اليه ... اسلوب الترهيب والترهيب .. وكذلك تشويه نوايا الطبقة العاملة وحركتها النقابية » . كيف رد الحزب الشيوعي على هذه الحملة اتضيف ارتفاع الاجور سيؤدي الى ارتفاع الاسعار .. « النداء » : « لكن الطبقة العاملة وحركتها النقابية فصحت هذه الحملة المسمورة وادانت التحدي والترهيب .. وأكدت تصميها على متابعة النضال .. كيف تكاد التصميم على مخيعة النضال ؟ جواب « النداء » : بقرار تعليق الاضراب !

مع بدايات المعركة الانتخابية — وما يرافقها من حديث عن عن احتمال تعديل القانون الانتخابي — اصدر الحزب التقدمي الاشتراكي مشروع قانون انتخابي جديد عرضه رئيس الحزب كمال جنبلاط في مؤتمر صحفي يوم ٢٧ من نيسان الماضي .

هذه هي المرة الثالثة التي يقدم فيها الحزب بتعديلاته على القانون الانتخابي اللبناني خلال السنوات السبع الأخيرة . والفروقات بين المشاريع اساسية احيانا . الا ان المشروع الراهن ينسم ، بوضوح اكبر ، بالسمة التالية : اذا كان مشروع القانون يضم عددا من القيود على شراء الاصوات واستغلال الوظيفة لغراض نيابية او استغلال القعد النيابي للقطاع ، فانه يكرس رغم ذلك علاقات التمثيل الطائفي — السياسي التي تؤمن سيطرة الاقطاع السياسي .

هذا ما سوف نبينه من خلال مناقشة الدائرة الانتخابية وطريقة التمثيل وشروط الترشيح ومواصفات النيابة نفسها .

الدائرة الانتخابية والتمثيل النسبي

منذ ان كان النظام البرلماني اللبناني والدائرة الكبيرة ، التي كان يصل عدد مقاعدها الى اثني عشر مقعدا احيانا ، هي الصيغة الملائمة لتمثيل الاقطاع السياسي . وانا كان قد ادخل عدد من التعديلات جعلت الحد الأقصى للقاعد في الدائرة الواحدة ثمانية مقاعد ، فانها ادت الى ضرب احكامار بعض اسر الاقطاع السياسي (وخاصة في الاقطاع والجنوب) اكثر مما استهدفت تقييد تمثيل الاقطاع السياسي نفسه . المشروع الجنبلاطي يقترح زيادة عدد النواب الى ١٢٠ نائباً (٦٥ مسيحياً و ٥٥ مسلماً) يمثلون ٢٤ دائرة ، بدلاً من ٢٦ دائرة الحالية . لكنه يرفض بالحد الأقصى الواحد المقاعد في الدائرة الواحدة — ثمانية مقاعد . وكل ما يقترحه بهذا الصدد رفع الحد الأدنى من مقعد واحد الى ثلاثة مقاعد . اي انه يقترح إلغاء الدوائر ذات المقعد الواحد (صيدا) والمقعدين (بشري ، الكورة ، البترون ، قضاء طرابلس ، الزهراني بنت جبيل) .

هذا ويقترح مشروع القانون اعتماد صيغة التمثيل النسبي بدلاً من صيغة الأغلبية المطلقة السارية المفعول . اذا كان عدد نواب الدائرة خمسة نواب مثلاً وعدد المقترعين فيها ٤٠ ألفاً ، تقسم الاصوات الى خمس اقسام انتخابية . تكون الحصة هنا ٨٠٠٠ / ٤٠ = ٥٠٠٠ صوت . وتقتضى ان ثمة لاحتين تنقسمان في تلك الدائرة ، فالت الأولى ٢٥ ألف صوت والثانية ١٥ ألف . ان ذلك توزع الأولى بثلاثة مقاعد على أساس ٨٠٠٠ / ٢٥ = ٣٠٠ ، بالإضافة لعدد واحد على الكسور المئوية لها ، لعدد

انها المصلحة الفائزة ويقضى النظر عما اذا كانت كسور المصلحة الفائزة اكبر من كسورها . وبذلك تفوز المصلحة الثانية بمقعد واحد — ٨٠٠٠ / ١٥ = ٥٣٣ ، رغم ان كسورها — ٧٠٠٠ صوتاً — تزيد عن كسور المصلحة الأولى — الف صوت .

وراء هذه الصيغة سمي مشكور لكسر دكتاتورية الكثرة في التمثيل الطائفي وفساح المجال امام تيفيل الاقلية . لكن ذلك يعني شيئاً محدداً في الضمار اللبناني . ان صيغة التمثيل الطائفي — السياسي في لبنان ، كما تبلورت بعد ١٩٤٢ بشكل خاص ، قسمت الدوائر على أساس ان تتواجد في معظمها اقلية او اقليات تنتمي الى غير المذهب الطائفي لأكثريّة السكان .

وبما ان الكثرة مقسومة عادة بين حزبين او اسرتين من اسر الاقطاع السياسي ، تلعب الاقلية دوراً رئيسياً في تغليب هذا الطرف على ذلك . وكان المؤمل ان يسير تدخل الاقلية باتجاه ترجيح كفة اقل المرشحين نظراً من حيث التخصيص الطائفي . من هذا المضمار ، يبدو ان كل ما يسمى اليه مشروع اعتماد التمثيل النسبي هو المزيد من القوة للأقلية ، اي المزيد من الضوابط ، داخل كل دائرة ، ضد العناصر القطرقة في صفوف الطائفة التي تشكل اكثرية السكان .

احزاب طائفية

يشدد مشروع القانون الجنبلاطي على ضرورة الترشيح على أساس الموائج الحزبية . لكنه يستدرك ضرورات الوضع الراهن ويعترف بالترشيح الفردي .

ما هي مواصفات الاحزاب التي يدعو الحزب التقدمي الاشتراكي الى تشكيلها وتناسفها على تمثيل المواطنين اللبنانيين ؟

يجيبنا مشروع القانون الجنبلاطي :

« لكي يكون الحزب سياسياً في المعنى القانوني ، ولكي يكون له الحق في ترشيح اعضائه للنيابة يجب ان يكون مجلس قيادته مؤلفاً من اعضاء ينتمون الى طوائف متعددة وان لا تزيد نسبة اعضاء مجلس القيادة فيه — القدين الى طائفة واحدة جينع مذهبها على ثلاثة ارباع مجموع اعضاء المجلس المذكور » .

يكلمة اخرى ، يكرس مشروع القانون الحزبية الطائفية لكنه يشترط عليها — شكلياً — الفروع الطائفي على مستوى القيادة الحزبية . اذا كان مجلس القيادة من اثني عشر عضواً مثلاً يرتكزون الى قاعدة حزبية مكونة من المسلمين مثلاً بنسبة مئة في المئة ، توجب على قيادة هذا الحزب ان تضم ثلاثة مسيحيين (والعكس بالعكس) ! ! هل يعرف السيد جنبلاط اقطاعيا سياسيا واحداً او حزباً قائماً — او مرشحاً لان يقوم — بعجز عن تأليب هذه الشرط ؟ !

تعديلات الحزب التقدمي الاشتراكي على القانون الانتخابي

تكريس للتمثيل الطائفي ولسلطة الاقطاع السياسي

التحريمات التكميلية

يقوم القسم الاكبر من مشروع القانون على عدد من الشروط والتحريمات المتعلقة بالترشيح والانتخابات النيابية . ينظرها بالدرجة الأولى غياب أية شروط وتحريمات ضد الاقطاعيين انسياسيين .

يشترط المشروع ان يكون المرشح قد بلغ الخامسة والعشرين من عمره وان يكون حائزاً على الشهادة الثانوية. لنقل باديه بدء ، ان السيد جنبلاط قد رفع متطلباته التعليمية . ففي المذكرة الشهيرة الى شارل حلو — عام ١٩٦٤ — كان جنبلاط يكتب بالشهادة التكميلية شرطاً للترشيح للنيابة !

ولم يكن هذا الشرط ليثير الانتباه لولا ان الحزب يستدرك داعياً الى اعفاء العمال من هذا القيد . ولكن ، اي عمال ؟ العامل المعني من ضرورة حيازة الشهادة الثانوية هو العامل المسجل في نقابة منذ اكثر من خمس سنوات .

طبعاً لسنا نعتقد ان المبرلان افضل وسيلة لتمثيل مصالح الطبقة العاملة ولا ان شرط تمثيل الطبقة العاملة ينلخص بان يكون الممثل عاملاً بالضرورة . ولكن مسألة « تمثيل » العمال في المجلس النيابي شغلت وتشغل بال الحزب التقدمي الاشتراكي . فيجد ان لاحظ بهذا الصدد نقطة واحدة هي ان الحزب يسجل ، في مشروع قانونه الحالي ، تراجعاً واضحاً بالمقارنة مع مشاريعه السابقة . ففي مذكرته الى شارل حلو ، طالب جنبلاط بانتخاب نائب واحد عن كل ألف عامل . وتحول بهذا الاقتراح على يد انور الخطيب — في مشروع قانون انتخابي قدمه باسم الحزب عام ١٩٦٦ — الى المطالبة بتخصيص ١٢ مقعداً للمعمال والزراعيين . وما ان هذه المطالبة تنقل الى الان الى مجرد اعفاء العمال النقابيين — وبعضهم على كل حال — من ضرورة نيل الشهادة الثانوية كشرط للترشيح . هل من الضروري ان تذكر ان اكرتية العمال ليست بمنصوبة في نقابات وان مئات الآلاف من القلائل والعمال الزراعيين واشباه البروليتراريين والكسبة وغيرهم لا يحملون الشهادة الثانوية ؟ !

بالإضافة للقيد التعليمي ، يضع المشروع عدداً من القيود والتحريمات واضح ان المقصود منها منع استغلال الوظيفة والمهنة لغراض انتخابية .

— يمنع ترشيح رجال المنيية — جيش ، قوى امن داخلي ، او امن عام — حتى ولو كانوا محالين على الاستدعاء او الاحتياط .

— يمنع ترشيح الذين يشغلون المراكز التالية مدة شغلهم هذه الوظائف وخلال خمس سنوات تلي استقالتهم منها : موظفو الفئة الأولى والثانية ، رؤساء مجالس ادارات المؤسسات العامة ومديروها واعضاؤها ، ورؤساء مجالس ادارة المؤسسات الخاصة — مالية او تجارية او زراعية « اذا كان عدد عمال المؤسسة

الخاصة من الدائرة الانتخابية التي ترشح عنها يفوق الـ ١٥٠ عاملاً او موظفاً » ..

ان القيد على ترشيح رؤساء واعضاء مجالس ادارة المؤسسات الخاصة يجب ان لا يفهم على انه قيد على تمثيل المصالح الرأسمالية في المجلس . فان اقطاعات الحزب بعيدة كل البعد عن ذلك . فكل ما تريده ان لا يستغل رئيس او عضو مجلس ادارة مؤسسة خاصة مركزه في المؤسسة للضغط على عماله ان ينتخبوه !! ومهما يكن من امر ، فعلى هذا القيد — ان لا يكون المرشح رئيساً او عضواً في مجلس ادارة مؤسسة خاصة تضم دائرته الانتخابية اكثر من ١٥٠ من عماله او موظفيها — يصيب عدداً من الرأسماليين في هذا البلد لا يتجاوز اصابع اليد الواحدة !

— منع ترشيح الموظفين القاليين في اي دائرة تدخل في نطاق اختصاصهم وخلال خمس سنوات من انقضاءهم عنها : القاطنات ، رؤساء البلديات في مراكز المحافظات ، المحاسبون ، الهندسون ، رؤساء الدوائر والانقسام والاطباء ورؤساء المستشفيات الحكومية .

— أما سائر موظفي الدولة ، فلا يحق لهم الترشيح الا بعد مضي خمس سنوات على استقالتهم من الوظيفة . ويقضي المشروع بانتساب الموظفين للحزب السياسي كشرط لترشيحهم .

— وتنتهي سلسلة التحريمات بعدد من القيود على الجمع بين النيابة وعدد من المهن والوظائف أهمها المحاماة (يستطيع النائب مزاوله المحاماة باسم شريك !) والفصحيات الحكومية .

خلاصات

لا بد من كلمة أخيرة حول المطابع الاصلاحي — الانتهازى للمشروع . ان توجهه للمعد يجعله لا يحتل اي مطلب بعيد النظر في اتمات التمثيل السياسي السائدة في هذا البلد . فهو ينص مثلاً على ضرورة الترشح على أساس الموائج الحزبية . لكن الاحزاب — بما فيها الاحزاب الطائفية التي يدعو اليها مشروع القانون — ليست هي الصيغة الرئيسية للمساهمة السياسية في لبنان . لذا كان لا بد من الرضوخ للوضع الراهن والاعتراف بالترشيح على أساس فردي . ويتحكم المطق ذاتها بولفوق من الطائفة . في مشاريع سابقة ، طالب الحزب صراحة بإلغاء الطائفية في التمثيل السياسي ، وفصل الدين عن الدولة ، حتى انه نادى ذات مرة بتحويل لبنان كله الى دائرة انتخابية واحدة . ماذا حل بكل ذلك ؟ تحول الحديث عن الطائفية مجرد « رفع عتب » . مشروع القانون الراهن بات يقتضي بالتقديم لبعض الهدى بعبارة « في حال عدم الغاء الطائفية ... » .

اذا كانت وظيفة النظام الانتخابي السائد هي تأمين تولد الاقطاع السياسي عن طريق ربط القسم الاكبر من اللبنانيين بالشئ العلاقات الاجتماعية تخلفاً — حتى تلك القاصرة عن مواكبة تطور نمط انتاج الخدمات الغالب — وفي الوقت الذي تشهد فيه احتداماً للتناقض بين هذا الاقطاع السياسي وجهاير وبسمة من سكان هذا البلد ، فان الوجهة الاساسية لمشروع القانون الانتخابي الذي تقدم به الحزب التقدمي الاشتراكي هي تكريس التمثيل الاقطاعي — السياسي الطائفي ومعه كل ما يحضنه من مصالح وعلاقات .

اضراب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

مسألة الامتحانات الشفهية جزء من مسألة تصفية الطلاب قبل التخرج

كجبال لتصفية الحسابات مع الطلاب غير المرغوب فيهم . فلو كانت هناك مواد اخرى (تنيد في ممارسة المهنة) يبنين امتحان الطالب فيها ، لكان الشفهي ذا غائدة نسبية . اما وانه حاجز اخر مقعيد ، فان المفاد هو مزيدا من مراقبة نشاط الطالب ، فهو مبرود ، لان تبع نشاط الطالب يكون على امتداد السنة الدراسية وليس بانحنان لا تصدى منه الحقائق ، وهذا لا يمكن تحقيقه الا بتعديل البرامج وانظمة الامتحانات ، الذي يفترض بدوره تقديم التسهيلات للطلاب ليتمكن من تأمين نغره (تعميم المنح الدراسية ، بيوت المسكن ..)

كلية العلوم والامتحانات الشفهية:

يغد الى السنة التحضيرية في كل عام عدد كبير من الطلاب (حوالي ١٢٠٠ طالب) يحصلون بجمعهم الشهادة اللبنانية (البكالوريا القسم الثاني) او احدى الشهادات المرمييين: الوحدة ، التوجيهية ، ويتابعون برنامجا لا تربطه ببرنامج المرحلة الثانوية اية صلة على الاطلاق . عدا ان اعدادهم للوحدة الجامعية غير كاف ، وتضاف اللغة الانجليزية التي تشكل عائقا كبيرا خاصة بالنسبة لطلاب التحضيرية . ثم ان طريقة التدريس تختلف عما يعرفه الثانويون : فلا كتب متداولة بين ايدي الطلاب (باستثناء الكتب الانجليزية المطلوبة في الخارج والتي تكلف غالبا) وبمحاضرات الاسناد لا تطبع ولا توزع على الطلاب ، فلا يجد الطالب امامه مورا من ان يتابع شرح الاسناد الذي غالبا ما يكون غير كاف بالنظر الى كثافة الاسناد العلمية واسلوبه في الشرح (٢٧ اسنادا من أصل ٤٢ اسنادا مغفرا في الملك ، لا يحصلون سوى الاجازة ولا يبون بالشروط المطلوب : مكتوراه) هذا كله يشكل بعد ذاته عنصر استقطاب للطلاب ، حتى ان حوالي الثلثا من الطلاب يتفطمون عن الدروس خلال السنة فلا يتقدم الى الامتحانات (في التحضيرية) سوى حوالي الثلثا من الطلاب وهذا العدد بعد ذاته ضخم ولا يتناسب مع العدد الضئيل من الخريجين نظام الامتحانات .

ومع التأكيد ان تعديل نظام الامتحانات يجب ان يتم على مستوى الجامعة باعتباره يقدم غرض الدولة في تصفية الطلاب ، فان طرح الاسئلة - ولو جزئيا - في كلية العلوم يرتدي اهميته القصوى ، ذلك ان تحقيق التعديل في كلية مسا سيكون حافزا لطلاب الكليات الاخرى من اجل التفعيل .

● طرح مسألة تعديل نظام الامتحانات ، انطلاقا من موضوع الفاء الشفهي . فما هو دور الامتحانات الشفهية ؟ ليست سوى وسيلة اضافية لاسقاط المزيد من الطلاب ، فعدا الامتحانات الخطية التي يواجها فيها الطلاب صعوبات عديدة : اسئلة تشمل تقسيم ميما من البرنامج ، طريقة الاسئلة التجميعية .. تشكل الامتحانات الشفهية الصفاة النهائية والامتحانات الشفهية ليست بذات فائدة - يتقدم فيها الطلاب بنفس المواد التي يقدمها في الامتحانات الخطية ، تبرز دون ادنى شك

لعبه الامتحانات الشفهية ، طالبت لجان العمل الطلابي بالفانها مع تحديد ما يتبع الالفاء : ان يبقى على علامة الاستحقاق ، لا سيما وان اغلب الذين ينجحون يعتمدون على الاستحقاق .

● ان نحدد نسبة الاستحقاق من قبل لجنة مشتركة من الاساذة والطلاب نصهم مناصفة ، قبل المذاكرة اي اشراك الطلاب في لجان الامتحانات على طريق تحقيق مشاركة نظمية للطلاب في كل الجالات .

● ان يحدد تقسيم العلامة على ورقة الاسئلة كي يصرف الطالب على اساس هذا التقسيم .

● ان تطرح الاسئلة في الامتحانات الخطية بشكل يشمل كل البرنامج .

ان هذه المطالب وان كانت جزئية ، هامة لان فيها ازالة لبعض الحواجز ، ولبعض التسلط .

الادارة وازلامها :

لادارة كلية العلوم تاريخيا ، صيغة «تقنية» تستغلها في الماسبات لضرب التحركات الطلابية او اجهاضها ، وهي تخفي وراء «تقديمها» المزعومة نزلا مضمونها لاحد اطراف القطاع السياسي (جنابلط) . هذه الادارة بالذات عملت ما في وسعها لتخلف عما يعرفه الثانويون : فلا كتب متداولة بين ايدي الطلاب (باستثناء الكتب الانجليزية المطلوبة في الخارج والتي تكلف غالبا) وبمحاضرات الاسناد لا تطبع ولا توزع على الطلاب ، فلا يجد الطالب امامه مورا من ان يتابع شرح الاسناد الذي غالبا ما يكون غير كاف بالنظر الى كثافة الاسناد العلمية واسلوبه في الشرح (٢٧ اسنادا من أصل ٤٢ اسنادا مغفرا في الملك ، لا يحصلون سوى الاجازة ولا يبون بالشروط المطلوب : مكتوراه) هذا كله يشكل بعد ذاته عنصر استقطاب للطلاب ، حتى ان حوالي الثلثا من الطلاب يتفطمون عن الدروس خلال السنة فلا يتقدم الى الامتحانات (في التحضيرية) سوى حوالي الثلثا من الطلاب وهذا العدد بعد ذاته ضخم ولا يتناسب مع العدد الضئيل من الخريجين نظام الامتحانات .

● نفذ الادارة سياسة الدولة . وبالتالي فان سياسة الحد من عدد من الخريجين تفترض ادوات ، والشفهي احدى هذه الادوات .

● ان ملك كلية العلوم يفترض ان يلا خلال اربع سنوات . والادارة حريصة على ملكه من ازلها ، وهذا ما لا تستطيع القيام به بسهولة ، لو ابقي على الامتحانات الخطية فقط ، وسع لعدد اكبر بالتخرج .

● ان الادارة حريصة ايضا على اعطاء منح التخصيص لمن يخفض لها من الطلاب . فهي مبررة على الشفهي لتتطلب كمال تشاء بالامتحانات (المتسبون) .

● هذه هي الجبررات المنطقية لرفض الالفاء اما الجانب منها فهو فضل للفاية ، وأهمها ان الشفهي ينتج للهيئة التعليمية معرفة تدرية الطلاب ومدى استيعابهم لبرنامج السنة الدراسية .

على ان الادارة التي تحدد الطلاب ، ان هي تسامحت والفت الشفهي ، اعطت على ازلها في صفوف الحركة الطلابية ليعموا

الوقوف ، فاصدر « اتحاد الشباب الديمقراطي » بياننا ينضج تهيئة للادارة ، ويضع عن هروب اصحابه من العمل - ولو في سبيل مكسب جزئي - من اجل المصلحة الطلابية يقول البيان : « .. وحشو البيان بمطالب تبت الموافقة عليها يستهدف تضليل الحركة الطلابية وجرحا بقيادة الفرع الى معركة في ظروف غير ملائمة ابدا ، ومن اجل مطالب جزئية جدا » .

ما هي المطالب التي تبت الموافقة عليها ؟ من قال ان الفضل الطلابي لا يجوز ان يتجه نحو تحقيق مكاسب جزئية ؟ ما هذه الحجة المزعومة ؟ ان الطلاب جزئي - وهذا صحيح - ولكن الفضل في سبيل تحقيقه امر ضروري لتسليم التي وردت اعلاه .

ويتابع البيان قائلا : « .. وتوجيه المعركة ضد الادارة بدل توجيهها ضد سياسة الدولة هو شكل جيد من الماخر على الحركة الطلابية وعلى تضامينا ومحاولة للجهز على اخر انقاس الحركة الطلابية وضرب امكانية نضالها بشكل سليم في المستقبل » ، هذا الكلام تكريس للاستسلام ، هذه المرة ، للادارة في العلوم ! الادارة شيء مفصول نالها عن الدولة ! كتابنا ادارة العلوم دولة قائمة بذاتها تنفذ فيها سياسة مختلفة ! او ليست الادارة تنفذ ما تخططه الدولة من سياسة ؟ واذا اتجهت المعركة ضد الادارة المنفذة لسياسة الدولة ، باعتبارها الضم المباشر في التحرك ، هل هذا يعني اغفال سياسة الدولة واغفال ضرورة الفضل ضدها ؟ ان هذا الكلام يخفي وراءه رغبة اكيدة في عدم خوض التحرك في سبيل الفاء الشفهي . ثم انه يريد ايهام الحركة الطلابية ان ادارة كلية العلوم ذات « طابع خاص » تعمل لمصلحة الطلاب : كيف ؟ متى ؟!

اذا كانت الادارة تتحدى ، فان من يجسر معركتها هم اولئك المتسبون زورا الى « التقديم » . فقد شنوا حملة اعلامية كبيرة مضللة وتمدوا ببررات تافهة : الظرف ليس مناسبيا لطرح هذه القضية بسمد الاضراب الطويل ، الامتحان الشفهي لا يسقط سوى واحد بالة البرامج تستعمل في السنة القادمة وبالتالي فان طريقة الامتحانات تتغير تبعا لذلك ..

لا بدنا لكل من الادارة وازلامها ، ان اتقاع الطلاب بهذه الحجج هو امر صعب ، نازلوا بتمين اقترامين اثنين :

● اقتراح مقدم من احد افراد الهيئة التعليمية « القديمة » ، بان يختار الطلاب بنفسه : اما ان يقدم الشفهي ، او لا يقدم اليه ، وهذا المشروع يحمل الطلاب مسؤولية فشله في حين تنصل الادارة من تلك المسؤولية عدا ان يبقى عليها على الامتحانات الشفهية فلا يقدم اليها سوى « اصحاب الحظوة » من الحائزين على عطف الادارة « بركها » .

● اقتراح مقدم من « اتحاد الشباب » يقضي الشفهي « ان حاز المصلد المصد للامتحان » ما هو المعدل المطلوب ؟ هل يبقى على الاستحقاق ام لا ؟

— البقية على الصفحة — ١٥ —

تحقيقات الحربية



تسابق الازلام على حساب مصالح الاهالي (العباسية - الجنوب)

بناء المدرسة يتحول الى وسيلة لقتل نفوذ الاسرة بعد وصفي الدسمن

وكان واضحا من اي موقع تتم هذه الاتصالات: فكتلة فواز في موقع ضعف لا شك فيه بعد تقليم اظافر مسانديها ومحاولات زعيمها صفي الدين لف ذيله للتضواء من جديد تحست لاحقة من لوائح كامل الاسعد .. وكلمة فردون في موقع قوة بعد انتعاش مثيلها في السلطة ، كامل الاسعد والحلف .

وقد حاول تكل فواز الخروج من المعركة الاخيرة بماء وجهه واقل ندر من المساندر ، معرض على فردون - انه اذا كان يضاف ان ينتزع منه ثمن قطعة الارض الذي يقبضه - فهو مستعد ان يعطيه اياه سرا مقابل قبوله ببناء المدرسة على اليبادر . وكان جواب هذا الاخير بالرفض ، لان القضية كما قال ليست قضية المبلغ بل قضية النفوذ (هلق يقبض المصري ، ويكره بيقولوا ببيت فواز ، اتو لو ما اجرا ما تصورت المدرسة وغصين عن الما بريد تصمرت على اليبادر) .

وتبعها لما يجري بين صفي الدين وكامل الاسعد من تقارب ، كان يتم التوفيق بين الوجهين باشراف طرف اسعدي عريق ، عز الدين . وتم انقاع قطعة ارض ثالثة وقع كل الاطراف على موافقة اهل القرية) ، واستخدم كل من الوجييين ، تسانده كتلة العائلية ، نفوذه مع رؤوس القطاع السياسي في المنطقة لتعطيل بناء المدرسة الا في المكان الذي يناسبه . وحلت بلدية العباسية يومها على يد مساندي تكل ال فواز واستلم البلدية قائمقام صور .

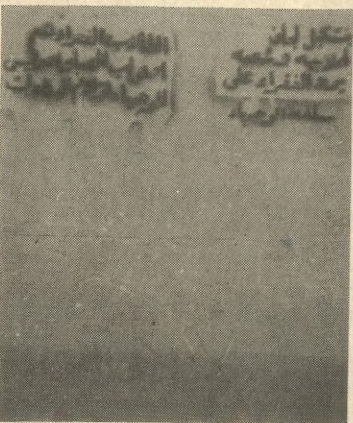
وايذات الشككة بشكل حرب عرائض . فالاول يكتب عريضة يحلها نواقض بعض افراد عائلته ، والمائلات الصغيرة التي تسانده انتفاخيا ، تطلب ببناء المدرسة في (خلة معركة) او ترفض بناءها على اليبادر ، لان اليبادر لا يمكن الاستغناء عنها في درس انتاج القرية من الحبوب . والاخر يفعل الشيء نفسه ويذلل عراضه بنواقض يقول بان (خلة معركة) مركزه في البلدية يبيع قطعة ارض تنصه بعيدة وغير صالحة ، وان مناصفه قد استغل مركزه في البلدية لبيع قطعة ارض تنصه او تخص اخوته ببلغ اكبر بكثير من قيمتها الفعلية . اما الدولة فقد كانت لا تحرك ساكنا ، وتربط مصير المدرسة بمصير الزراعات العائلية ، وتطلب موافقة كلا الوجييين للباشرة بالبناء . واكثر من مرة اصبح مغرورا من امر استرجاع المبلغ المزمود الى الخزينة .

ست سنوات من التاجيل

ظلت مسألة المدرسة تراوح مكانها طوال اعوام حكم شباب - شارل حلو . أي في المرحلة التي كان فيها نجم كامل الاسعد اقلا . وكان كامل الاسعد طوال الفترة يساند احد الطرفين في تعطيل بنائها ، وصفي الدين يساند الطرف الاخر . فكل منهما يحاول تدوير مشروع المدرسة بواسطته هو ، لان في ذلك تدعيم لفتحيه في العادة بناء قاعدة انتخابية امين له . بعد مجيء فرنجية ، وتقليص نفوذ الكتب الثاني ويده التلويج بانتخابات البلدية، عادت القرية لتشهد اجتماعات مغلقة ، واتصالات بين وجهاتها يقوم بتضهيرها احد رجال الدين القاصين لوسى الصدر ، الشيخ موسى عز الدين ، ومويدي كامل الاسعد ، في عملية توفيق بين الوجييين المتنازعين .

تدخل الطلاب والاهالي

في بداية ايار ١٩٧١ بادرت عناصر طلابية - شعبية مقدمة لتشكل لجنة مؤقتة تشراف على نوع من تحرك طلابي ، واخذت تحرك بين الطلاب الذين تلقوا المبادرة بسرعة ، وانتشرت فكرة الاضراب سلفا قبل اي نقاش . ولكن اللجنة اصرت على امور تنظيمية



واعلامية لا بد منها كشرط لاي تحرك . فاشترفت على تشكيل لجان منخبة من الصفوف التكميلية الازرية . وتم عقد جمعيات عمومية كانت تصطم في كل مرة بعدم موافقة الادارة عليها وعدم رغبة الطلاب في تنفيذ التحرك حاليا بصدايات مع الادارة . ورشحت على جدران المدرسة والقرية نوابين من الشعارات : ١ - شعارات تفصح حالة المدرسة الحالية وتبين فوائد البناء الموحد (مصلحة من تحمل المظلات داخل الصفوف .. بناء موجد - مطب - مخبر - حصة كاملة) نريد مدرسة لا زربية .

وشعارات تفصح تاريخ القوى التي تحمكت ببناء المدرسة ، وعرقلة الوجهاء لها . وتركز على ضرورة تحرك طلابي شعبي منفصل عن الوجهاء ورفض لواسطتهم وسلطتهم :

(الطلاب ضد العائلية : بتشكيل لجان طلابية وشعبية يرد الفقراء على سلطة الوجهاء الخ ..) ووزعت بيانا يشرح المسألة ويركز على ضرورة : ١ - رفض اجتماعات الوجهاء ، ورفض وصايتهم . ٢ - تشكيل لجان قروية بذيلة تتابع المسألة وباشكال تحرك مختلفة . ٣ - المطالبة بلجنة كشف حيائية تبت في بناء المدرسة .

٤ - دعوة الى تظاهرة واضراب طلابي نهار السبت الماضي .

وأعلن الاضراب نهار السبت في ١٤ - ٥ - ١٩٧١ . ونظمت المظاهرة التي تحمل لافتات تحمل الطلاب وتدعو اهل القرية للمشاركة وطلبوا منهم المشاركة . فتحمس قسم من الهيئة التعليمية ، وخاصة المعلمات ، للمشاركة في التظاهرة ، بينما تراجع قسم اخر خاصة بعد أن ركز المدير على ضرورة اعلام القائمقام وما يمكن ان يحمله هذا على المعلمين من عقاب . ودخل شباب القرية في التظاهرة ، وبادرت عناصر اخرى من اهل القرية لرفع عريضة تأييد للطلاب في تحركهم ، وساهم بعض المعلمين في تظهير برقية تأييد لطلاب الطلاب واهل القرية .

وسارت التظاهرة ودارت القرية عدة مرات ، ولقيت تشجيع الاهالي وتوقفت عند مبنى البلدية ، وهتف الطلاب هتافاتهم المادية للوجهاء والاتطاع السياسي .

وحاول احد الاثلام في البلدية التعرض للتظاهرة بفضل . وكان طبيعا ان يتداعى الطلاب لتشكيل لجان اتصال بالاهالي . ولتتهم اجلوا ذلك لانهم علموا ان اجتماعا علما سيعقد في القد (الأحد) مما يمكن للاتصال بالاهالي ان يكون جماعيا واكثر جدوى .

دخل الطلاب الاجتماع في اليوم التالي ، واحتلوا المقاعد الامامية ورفضوا التخلي عنها للوجهاء .

وقد دخلت الاجتماع ولي نيتها نقاش الموضوع ، في محاولة لاشاعة تقليد المحاسبة للظرفاء المسؤولة عن اعاقه بناء المدرسة . لكن ذلك لم يحصل . فقد افتتح الشيخ موسى عز الدين الاجتماع باعلان الاتفاق بين الوجييين الذين وقعا الاتفاق ، وتم تشكيل وفد للاتصال بكامل الاسعد ، وابالافه ان الاتفاق قد تم ، وسوف تبعه المباشرة ببناء المدرسة . وطلب الطلاب بمثل لهم في اللجنة لراية اعمالها ، فكان لهم ذلك . بعد ان اعتلى المنبر احد الطلاب واثق على وعي الطلاب وايد البيان الذي اصدره الطلاب وانفض الاجتماع .

اذن انتهى الاجتماع ولم يشر من قريب او بعيد لمست سنوات الماضية ، ولم يتحول الاجتماع الى محاسبة فعلية للوجهاء . ونتيجته النهائية كانت طمس المسألة الاساسية : وهي خضوع المصالح العامة لاجتماعات ونفوذ الوجهاء .

اذا كان الوجهاء قد طمسوا القضية الاساسية خلال الاجتماع ، فانقتضوه وانتهوه باعلان الاتفاق ، فان العناصر التقدمية سلفا لخصهم على فرض المصلحة على الاجماع ، ولم تطرح عليهم احتمالات تحرك بديل . هنا يبرز التفاوت بين الشعارات التي طرحتها الحركة ، والجامعة الفعلية لها ، لاعطائها قاعدتها الشعبية .

ما هي ؟

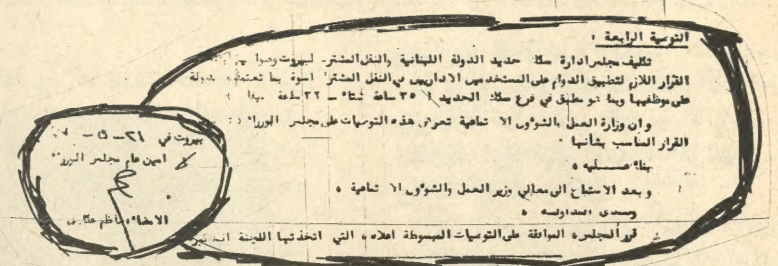
— لا شك ان اتفاق الوجهاء لا يعفيهم من مسؤوليتهم في التحكم ست سنوات بمصلحة اهل القرية العلمية .

— وبناء المدرسة بواسطة كامل الاسعد ، بعد عملية ترفيق لصلحته الانتخابية ، لا تعفيه من كونه مسؤولا عن تعطيل بناء المدرسة خلال ست سنوات ، وذلك بنصه بقوة لاعد اطراف القطاع طوال هذه المدة . وان صفي الدين لا ينفذ من هذه القامعة .

ان امام العناصر التقدمية ، ولو استطاع الوجهاء طمس المسألة في اجتماع عام ، درسا مستخلاصا من التجربة ، تستعمله في مجال التحرك اليومي ، واجتماعات بلدية ونيابية قائمة لطرح مسؤولية الوجهاء والقطاع السياسي امام اهل القرية من جديد .

الأعداد للاضراب العام في مصلحة الكهرباء

مجلس النقابة يستعد للاضراب .. بالصمت



كانت ردود الفعل العمالية الباهتة ، على حل الاضراب العمالي العام ، من قبل الاتحاد رغم تنازله عن مطالب حيوية للطبقة العاملة ، مقابل لا شيء ، (حتى الوعود التقليدية !) أبرز أحداث الأسبوع المنصرم لفتا للنظر .

وهذا ، لا يعكس فقط غياب القاعدة العمالية عن مراكز التفكير ، بل أيضا نوع الممارسة النقابية ، والهينة والسيطرة التي تفرضها القيادات ، بسبب موقعها المخاز وأربابها المشبوهة .

ولم تثن نقابة مصلحة كهرباء لبنان عن هذه القاعدة ، رغم أن المجلس التنفيذي ومنوبي النقابة إلى الاتحاد ، كانا من أكثر المحسنين لهذا الاضراب ، والدايين له .

ولكن ، كيف استعنت النقابة للاضراب ؟ وكيف حضرت العمال له ؟ وما هي الأساليب التي اتبعتها لمواجهة الاحتفالات الطارئة ؟ وخاصة على ضوء النتيجة المامة التي أعلنتها الدولة وأرباب العمل لواجهة الاضراب ؟

لم يحرك مجلس النقابة ساكنا ، واعتصما حكمة (الصمت من ذهب) . إذ بالرغم من وجود لجنتي اعلام ، واتصالات داخلية وخارجية في مجلس النقابيين ، وبالرغم من وجود نص في النظام الداخلي يجيز للنقابيين عقد جمعيات محلية كل ثلاثة اشهر ، وبالرغم من التأييد العام للاضراب من قبل المجلسين ، لم يصدر أي عمل أو أي إشارة تدل على نية مجلس النقابة في طرح موضوع الاضراب العمالي أو تهيئة الاجواء استعدادا له .

لم يظهر أي بيان من أي من المجلسين يدعو إلى الاضراب ، ويشرح المطالب . — إضافة إلى البيانات هناك نشرة تصدرها النقابة موسميا . لم يظهر لها أي الأخرى أي أثر .

— أما لجان الاتصال ، فلم تبادر للقيام بواجباتها في التهيئة للاضراب لا على صعيد العمال والمستخدمين في المصلحة ولا على صعيد الاتصال بالمصالح الأخرى . — كذلك الحال بالنسبة للنقابيين بقيت أصواتهم خافتة ، فلم تصل شروحاتهم واقتراحاتهم ، عبر الجمعيات العمومية المحلية التي من واجهم فتحها ، إلى اسماع العمال والمستخدمين .

— أما المجلس التنفيذي فليس بمعرض جولات انشغالية ليقيم بالاتصال بالوحدات العمالية ، لشرحها الوقت دائما إلى الاضراب نهذه المهام ليست من اختصاصه .

كل هذه الوسائل هي ضئيلة للوقت . إذ أن عمل المجلس التنفيذي ، يقتصر على

كيف أقشلت النقابة إضراب مستخدمي الضمان ؟

بتاريخ ١٨-٥-٧١ أعلنت نقابة مستخدمي الضمان الاضراب لتحقيق مطلب تعديل النوام وتخفيض ساعات العمل من ٤٢ إلى ٣٥ ساعة اسبوعيا تمتد على فترة واحدة يوميا مع تأمين مناوبة بمعد الظهر .

ولهذا المطلب مبررات عديدة — اولها — أن النوام مرقق دون أن تستوفي ضرورات العمل ، عدا أن الانتقال يوميا ٤ مرات من وإلى الصندوق يهدر وقت ونفقات كبيرة حوالي ١٢ ساعة بدل ٧ ساعات ونصف يوميا .

من أجل هذا المطلب المعادل لتحرك مستخدمي الضمان ، فما هي الأسباب المباشرة والبعيدة التي أدت إلى انتكاس هذا التحرك (لأنه انتهى دون أن يحقق شيئا « حتى ولا وعدا » بتحقيق المطلب) ، والمعروف أن التولية سبغية بالوعود وهي بالنسبة للنقابة حادثة ضرورية لتحقيق انتساب منظم بشكل مقلته الواقية تجاه القاعدة .

لقد انتهى التحرك دون أن تستطيع النقابة الحفاظ على ماء الوجه ، لماذا ؟ للإجابة على ذلك لا بد من تتبع مراكز الضغط ووجهة تحركها وتداخلها . وهي — النقابة — الإدارة والدولة طبعاً — القاعدة أو المستعملون .

تد تبادر إلى الذهن تساؤل لماذا الفصل بين النقابة ومن يفرض أنها تتعلم .. أن هذا الموضوع هو محور الخلل والالتفيم الذي حكم التحرك وشكل اساس تخلف الحركة المطالبة بكل ، وفهمنا له هو شرط الخروج بنتائج إيجابية من دروس هذا الاضراب .

اعلان الاضراب :

لقد أتى اعلان الاضراب في ظرف واضح ، الانتخابات النيابية المقبلة بابلول والنقابة لا تملك رصيد عمل فعلي يؤهلها لتسبب ثقة المستخدمين جديدا ورغم أن توقيت الاضراب جاء قبل أربعة أسابيع من بدء العمل بالندوات الصحفي فقد أيدته كل المستخدمين .

سير الاضراب :

لقد حكم تحرك أكثرية أعضاء النقابة طيلة مدة التحرك استقلال عن القاعدة في اقتصاد كيف تم ذلك ؟

لقد صورت « النقابة » أن حسن استقلال الصراع بين مدير الصندوق ووزير العمل واستجاب تأييد من رؤوس الاقطاع النقابي الذي يوجد أربعة منه أعضاء في مجلس إدارة الضمان كتيل بأوضاع الإدارة خلال أيام قليلة . وما عدا هذه العوامل الخارجية لم تكن أكثرية النقابة تتصور أي عنصر آخر لنجاح الاضراب . فمن أعمال التنظيم الأولية التي سبقت اعلان الاضراب — تيام لجان إضراب ببعض المراكز — تمت بنجاح النقابة .

وفي اليوم الثالث بدا أن هذه العناصر الخارجية التي تراهن عليها النقابة لم تعد واردة . سحب الوزير حمدان عرضة للتوسط (قدم مشروعاً كان يمكن قبوله من المستخدمين بقضي بدوام ٤ أيام قبل الظهور و ٢ قيسل وبعد الظهور) . اضطر الوزير لسحب مشروع

خاتمة الاضراب

لقد طرح موضوع التصعيد بصورة عفوية فطرح موضوع الاعتصام . وبالفعل اعتصم حوالي ٦٠ مستخدم ليل الثلاثاء . ولكن — البقية على الصفحة ١٥ —



احصاءات جديدة عن الوضع الاقتصادي في مصر وسوريا

انظمة بورجوازية الدولة :

استقرار العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية الحفاظ على الهيكل الاقتصادي للتخلف

سوريا الاقتصادية مع دول العالم الرأسمالي على أقوى ما تنصور . فحجم التبادل مع هذه الدول يساوي حوالي ٤٠٪ من قيمة تبادل سوريا التجاري .

ان تطور التجارة الخارجية مع «البلدان الاشتراكية» ، كما تكشف الدراسة المذكورة لم يؤد إلى التقليل من ضخامة التضررة الخارجية مع العالم الرأسمالي ، ففي عام ١٩٦٧ كانت لا تزال تساوي ٣٩,٨٪ . ومن بين دول العالم الرأسمالي تبدو السوق الأوروبية المشتركة ليست أهم كتلة تحسب بل أهم الدول التي تتعامل معها سوريا تجاريا ، أن كان هذا من جهة حصتها من مجموعة الجادات التجارية السورية أو من جهة العجز التجاري الناجم منها .

ألمانيا الغربية .. في المرتبة الأولى !

ومن أهم دول السوق الأوروبية المشتركة هي ألمانيا الغربية .. فقد كانت ألمانيا الغربية أول بلد مصدر لسوريا اموال (١٢-١٥-١٩٦٦) ، وفي عام ١٩٦٧ اهتفت بجلد مصدر إلى سوريا المرتبة الثالثة . وكذلك الأمر في عام ١٩٦٩ . أن الجاذبات التجارية مع ٣ دول أوروبية رئيسية (أميركا وبريطانيا ، وألمانيا الغربية) ظلت قائمة حتى بعد عام ١٩٦٧ . والجداول المرفق تبين العلاقات التجارية مع ثلاث دول أوروبية هي الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا وألمانيا الغربية .

لماذا ظلت العلاقات التجارية مع السوق الرأسمالية العالمية قائمة ؟ .. لأن التصنيع اتخذ وجهة محدودة انعكاسا لمصالح البورجوازية الجديدة الاستهلاكية — : تصنيع للمواد الاستهلاكية لا للمواد الاستثمارية .. وتصنيع المواد الاستهلاكية يعتمد على استيراد الآلات الوسيطة من السوق الرأسمالية العالمية ، بالإضافة إلى استيراد البضائع الاستهلاكية الأخرى مباشرة منها .

جدول المبادلات التجارية

مع الدول الامبريالية

(ملايين الليرات السورية)

السنة	تصدير	استيراد	بريطانيا	ألمانيا الغربية
١٩٦٧	٥٨٧	٣٦٠٢	٢٥٠	١٧٨٩
١٩٦٨	٢٣٧	٧٨٥٥	٢٨٨	٢١٤٤
١٩٦٩	٥٨٠	٥٨٩	٦٤٩٩	٧٨٩

المصدر : احصاءات التجارة الخارجية بحرية المبرك العامة

احصاءات جديدة نشرت في مصر وسوريا عن الأوضاع الاقتصادية في البلدين . وأهمية هذه الاحصاءات أنها تقدم أدلة جديدة على السمات الاقتصادية للناظمين من حيث الهيكل الاقتصادي القائم (العلاقة بين الزراعة والصناعة ونسب الممالئ بينهما — التنمية الاقتصادية) ومن حيث العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية .

أد في هذه المجالات تبرز أكثر ماتبرز العوائق النهائية التي تقف أمام النمو الاقتصادي في البلدان المتخلفة . وهذه العوائق النهائية ليست مسائل فنية أو صعوبات طارئة يمكن التغلب عليها ، أنها هي في الأساس مسألة الطبيعة الطبقة للناظمة القائمة .. أي بيد من السلطة الاقتصادية على الإنتاج ، وما هي حقيقة علاقات الإنتاج القائمة ؟ .

أن البورجوازيات الجديدة التي حلت محل الطبقات القديمة في ما سمي « بالانظمة القديمة » لم تستطع ، بينتها الطبقة ، أن تتجاوز هذه العوائق .. فمصلحتها تشدها إلى الحفاظ على نفس السمات الاقتصادية لمعالجات الانتاج الرأسمالية التي ورثتها ، وكل ما فعلته أنها سمحت لنمو رأسمالي جديد ومحدود بعد أن أنجبت في إطار التنمية المولدة للسوق الامبريالية العالمية على يد الطبقات القديمة ، ولكن هذا النمو الرأسمالي يظل في إطار العلاقة مع السوق الرأسمالية العالمية من ناحية ، ويحافظ على الهيكل الاقتصادي الموروث من ناحية أخرى .

احصاءات عن القوى العاملة في مصر لعام ١٩٧٠

لا تزال الزراعة (١) تستوعب ما يقرب من ٥١٪ من قوة العمال . وتعتمد قوة العمل أساسا على الذكور .. وفي الريف يعمل ٦٠٪ من قوة العمل وعدد الايام الداخلين في قوة العمل تبلغ نسبتهم ٦٢٪ من اجمالي تلك القوة .

هذه هي الملامح الأساسية للقوى العاملة في مصر لعام ١٩٧٠ وفقا لاحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء عن قوة العمل التي تناولت السكان الذين تراوحت اعمارهم بين ١٢ سنة وأقل من ٦٥ سنة . وتعود هذه الملاحظة إلى أن الشروط التي تفرضها البورجوازية الجديدة على التصنيع ، كما سنرى في الاحصاءات السورية ، تضع عائقا نهائيا أمام مشكلة اليد العاملة ، فلا تنقص منها إلا قسما ضئيلا ، ومن هنا فإن البطالة سرعان ما تزداد مع زيادة عدد السكان .

وأخيرا فإن الاحصاءات الخاصة بتقدير قوة العمل توضح بأن عدد الايام يبلغ ٨٧ مليون فرد أي بنسبة ٦٢٪ من اجمالي قوة العمل . وهي نسبة مرتفعة جدا مما يثبت بوضوح أن الخطأ التلخيصي لم تنجح في حل مشكلة اختلال المصالة .

احصاءات عن التجارة الخارجية في سوريا

ان النسب التي وجدها في احصاءات القوة العاملة في مصر لعام ١٩٧٠ نجد مثلها في سوريا .. فالانقسام السوري (٢) لم يزل زراعيا ، يساهم القطاع الزراعي — ٢٦٪ من الدخل الوطني ، بينما يشغل حوالي ٦٠٪ من القوة العاملة السورية القومي الا يقل من ٢٠,٧٪ (بلغت قيمة

١ — « الامارم الاقتصادي » عدد (٢٧٧) بتاريخ أول ايار (مايو) ١٩٧١ . ٢ — دراسة من مشكلات التجارة الخارجية في سوريا — مجلة الحرية : دمشق — عدد (١١١) بتاريخ ايار (١٩٧١) .



العالم

النظام الديمقراطي في تركيا

● حالة حصار في مناطق التمرکز العمالي وفي مناطق سكن الاكراد في الشرق وفي المدن الكبرى حيث توجد مراكز الجامعة والمراكز الاستراتيجية الاميركية والتركية

● مئات من الموقفين في اوساط اليسار ومصادرة الصحف والمجلات اليسارية

سلطات واسعة جدا للقيادات العسكرية ، سمح لها بتفتيش البيوت وابتزار منع التجول وبإقامة محاكم عسكرية . في الوقت نفسه كان مشروع تعديل الدستور المستوي من قانون (قبح المخربين) الفرنسي بعد ايار ٦٨ ، يقدم الى الحكومة الشعبي « قد اثار حيلات الاستنكار الواسعة . وراء هذه الحيلات نظام حكم بروجوازي أخذ بالانزلاق نحو تسليم الجيش الحكم وإقامة حكم عسكري فاشي . وكانت بدايته قيام حكومة « الوحدة الوطنية » في آذار الماضي .

لم تتأخر حكومة « الوحدة الوطنية » التركية الجديدة في تطبيق « الناصح » التي وجهها الجيش اليها على أنها مهمتها في مذكرة ١٢ آذار التي رفعت الى رئيس الجمهورية . وهي المذكرة التي أتت الى استقلال الحكومة السابقة التي كان يسيطر عليها حزب العدالة ، الحزب الذي يمثل البرجوازية الكومبرادورية وفئسة « الاغوات » .

ان حملات القمع والارهاب الاخيرة التي شنتها السلطات التركية ضد العناصر الوطنية والديمقراطية والمالية بحجة اختطاف القنصل الاسرائيلي على يد مناضلي « جيش التحرير الشعبي » قد اثار حيلات الاستنكار الواسعة . وراء هذه الحيلات نظام حكم بروجوازي أخذ بالانزلاق نحو تسليم الجيش الحكم وإقامة حكم عسكري فاشي . وكانت بدايته قيام حكومة « الوحدة الوطنية » في آذار الماضي .

ان حملات القمع والارهاب الاخيرة التي شنتها السلطات التركية ضد العناصر الوطنية والديمقراطية والمالية بحجة اختطاف القنصل الاسرائيلي على يد مناضلي « جيش التحرير الشعبي » قد اثار حيلات الاستنكار الواسعة . وراء هذه الحيلات نظام حكم بروجوازي أخذ بالانزلاق نحو تسليم الجيش الحكم وإقامة حكم عسكري فاشي . وكانت بدايته قيام حكومة « الوحدة الوطنية » في آذار الماضي .

والحكومة الجديدة (انظر « الحرية » عدد ١٩-) وقد تشكلت على الخط الكمالي ، اي على انكار الاصلاحية والتموية التي تحملها الفئات البرجوازية والوسطى والجيش والمثقفون ، حدثت لها مهمة القضاء على الفوضى والنشاط القنطري التي تهدد النظام الديمقراطي والوحدة الوطنية والامن والنظام في تركيا » .

والتدابير الاستثنائية التي اعلنت في ٢٦ نيسان ووافقت عليها الجمعية الوطنية بمدد ذلك يبين فرض حالة الحصار على احدى عشرة محافظة من محافظات البلاد . والناطق التي تطلها هذه الاجراءات تشير الى مراكز الاضطراب التي تزد تركيا وتراق حالة من الأزمة المستمرة التي لا تزال قائمة منذ الامين . حالة الحصار قد فرضت على مدن انقرة واسطنبول وانامير وفي قطاع اصفه (وهي مراكز صناعية وجامعية في غرب البلاد وجنوبها ، تقوم فيها قيادات الحلف الاطلسي وقيادات مختلفة للجيش التركي .) وفرضت ايضا على المنطقة القريبة من الحدود السورية (لواء الاسكندرون) واخيرا على المناطق الكردية في الاناضول الشرقي .

بموازاة ذلك قامت رقابة مشددة بمنع كل تعليق في الصحافة بنقد هذه الاجراءات . وفرض حظر التجول على انقرة وسائر المدن الكبرى ومنعت جميع اشكال التجمع واقتلت مراكز التنظيمات من أقصى اليسار ومن أقصى اليمين (الحركات الدينية) . ومنع مشروع القانون الذي نص على حالة الحصار

من التحرك العمالي والطلامي في المدن (الاضرابات غير المؤطرة واحتلال مراكز العمل والمجاميع وحواجز المصانع الدامية عام ١٩٧٠ . والاضرابات التي خاضها الطلاب اليساريون في مدينتي انقرة واسطنبول منذ بداية العام واعمال السنف في المؤسسات الصناعية كمعامل الصلب في زنيك في شمال البلاد) الى التحرك الفلاحي في الريف (الاستيلاء « غير المشروع » على الاراضي البور في حزيران ١٩٧٠) الى عمليات الفتح المؤيد للكراد في المناطق الشرقية حيث تعرض الجهاديين الكردية لاشيع انواع الاستغلال القومي والاجتماعي .

اذا كانت حركة القمع في المدن قد اتخذت الشكل الذي بات تقليديا في المجتمعات الرأسمالية الغربية منذ اواسط الستينات وفي امتداداتها المختلفة (أمريكا اللاتينية واليونان وتركيا الان) وهو شكل قمع « العناصر الخفية التي تريد انشاء نظام ماي » ، فان قمع بداية التحركات الفلاحية في تركيا يحاول في مواجهة الاكراد ان يتخذ لنفسه مضمونا وطنيا ، فاختيرت السلطات كحاكية تدخل الاقطار المجاورة (العراق وسوريا) « التي تريد ان تشق تركيا الى قسمين » ، وقمع الاقلية القومية الذي يهدف الى تغطية المعجز أمام المشكلات الفاجية عن التخلف يكاد يصبح تقليدا فسي التاريخ التركي المعاصر . لكن هذه النقطة ليست احتكارا تركيا على أي حال .

غير ان القمع المتزايد الذي يتجلى منذ بداية الشهر في عدد الموقفين ، لم يتكسب من وقف موجبة الهجوم على المصارف والافتجارات وعمليات الاختطاف والاعمال الخفية .

ان اختطاف القنصل الاسرائيلي ، في ١٧ ايار ، باسطنبول ، على يد مناضلي جيش التحرير الشعبي التركي ثم مقتله بعد ذلك بأسبوع ، على اثر رفض الحكومة التركية ان تطلق المفاوضين المعتقلين من



حملات التفتيش والاعتقال في تركيا الشرقية

هذا التنظيم ، ليس الا حادثة واحدة — لمعها الاكثر بروزا — من قتال المصالحات الدينية الذي ما يبرح يزد تركيا منذ بعض الوقت . لكن لهذا الحدث دلالاته المحددة لانه قد اتاح تشديد اجراءات القمع . فان مكسات الجليلين » . واذا بالجنرال غورسيل يعلن لاحد النبلوماسيين الاجانب — على اثر تسليمه الحكم عام ١٩٦٠ — بأنه لا يوجد في تركيا اكراد ولا قضية كردية .

وقد تجسدت هذه السياسة بوضوح ما تجسدت في رفض منح الاكراد الحقوق الممنوحة للاقلية حسب اتفاقية « لوزان » . ان استخدام اللغة الكردية محرم رسميا وتمارس السلطات حملات قمع منظمة ضد المثقفين والقادة الوطنيين الاكراد . الا ان سياسة المدمج والاستيعاب القسريين هذه اثارت انتفاضات عدة هزت الاناضول الشرقية بين ١٩٢٣ و ١٩٢٨ ، اضطرت الحركة الوطنية الكردية بعدها الى اللجوء للمسل السري . الا ان ابتعاث الحركة الوطنية الكردية في العراق عام ١٩٥٨ سمح باستعادة النضال من اجل الحقوق الثقافية للشعب الكردي في تركيا . وانتمت الحركة الكردية بشكل خاص عام ١٩٦٧ بعد ان بنى حزب العمال النضال من اجل حقوق الشعب الكردي ممنا « انتمه يستحيل حل القضية الكردية الا ضمن اطار نضال الطبقة العاملة من اجل الاشتراكية » . وتأسست ابتداء بعام ١٩٦٩ « المراكز الثقافية الثورية » في معظم المدن والمقرى الكردية بهدف اعلم الراي العام التركي والعالمي حول القضية الكردية والقمع الذي يتعرض له الاكراد في تركيا . وهذه المراكز على صلة وثيقة بحزب العمال .

ان الصلة العضوية بين النضال التحرري للشعب الكردي وبين الصراع الطبقي في تركيا يتجسد ايضا في الحركات اليسارية الثورية ، حاملة لواء الكفاح المسلح . في نيسان ١٩٧٠ بلغت حملات القمع ضد الاكراد ابعادا عظيمة . شنت قوات خاصة من المدرك حملات قمع وحشية ضد التجمعات السكانية في شرق البلاد باسم الجيت عمن مخازن الاسلحة . كما اعترفت الصحافة ، ولو مختارة ، بان اجزاء القمع نظمت جلسات تعذيب جماعية .

هذا ويات حكومة اريم تعتبر دستور عام ١٩٦٠ « ترفا » لا يتلالم مع الاوضاع التركية — هذا الدستور الذي وضعت بعد انقلاب ١٩٦٠ على يد حزب الشعب الجمهوري والاضباط الاصلاحيين الشباب ، حاملي التقاليد الكمالية ، الذين ما لبثوا ان استقوا حكومة ديبريل . ليست التعديلات التي طرأت على هذا الدستور مجرد تعديلات مؤقتة ترمي الى التعزيز المباشر لاجرة القمع . وانما تمس تركيب الدستور بجملة . اذ تنزع نحو زيادة صلاحيات الجهاز التنفيذي والحد من الحرية النسبية التي تمنع بها « اجرة الدولة الايديولوجية » كالجامعة والاذاعة والمثقفين ، وزيادة الرقابة على القضاء .

وتريد من الحكومة التركية ان تصدق ، بعد كل ذلك ، انها تسعى لتأمين افضل الظروف لـ « تطبيق الديمقراطية » !! وهو الاعتقاد الذي يكرسه المجلس الاوروبي الذي يشدد في

تقرير اخير لمعلى ان « تعلق تركيا بالديمقراطية لا يثير اذني شك » وافضا أي مقارنتين الوضع في تركيا والوضع في اليونان . هذا في حين تشير كل الدلائل على العكس . على سير تركيا الحديثة نحو نظام حكم يتركز على رأسه الجنرالات ، لان الحل « العسكري » بات الحل الوحيد الذي تستطيع البرجوازية التركية ان تقدمه لمعالجة قضايا التخلف .

القضية الكردية

ان الضجيج الذي اثارته الحكومة التركية حول خطر « تبرد تركي » في المخابرات الشرقية من البلاد تقابله سياسة الصمت التي كانت تتبعها السلطات التركية ليس حول وجود قضية كردية في تركيا وحسب وانما حول وجود الاكراد انفسهم ايضا . ان الموقف التركي الرسمي — الذي تحدد منذ عام ١٩٢٤ — يطلق على السكان الاكراد في تركيا المبالغ عددهم اربعة وخمسة ملايين نسمة تسمية « الاكراد الجليلين » . واذا بالجنرال غورسيل يعلن لاحد النبلوماسيين الاجانب — على اثر تسليمه الحكم عام ١٩٦٠ — بأنه لا يوجد في تركيا اكراد ولا قضية كردية .

وقد تجسدت هذه السياسة بوضوح ما تجسدت في رفض منح الاكراد الحقوق الممنوحة للاقلية حسب اتفاقية « لوزان » . ان استخدام اللغة الكردية محرم رسميا وتمارس السلطات حملات قمع منظمة ضد المثقفين والقادة الوطنيين الاكراد .

الا ان سياسة المدمج والاستيعاب القسريين هذه اثارت انتفاضات عدة هزت الاناضول الشرقية بين ١٩٢٣ و ١٩٢٨ ، اضطرت الحركة الوطنية الكردية بعدها الى اللجوء للمسل السري . الا ان ابتعاث الحركة الوطنية الكردية في العراق عام ١٩٥٨ سمح باستعادة النضال من اجل الحقوق الثقافية للشعب الكردي في تركيا .

وانتمت الحركة الكردية بشكل خاص عام ١٩٦٧ بعد ان بنى حزب العمال النضال من اجل حقوق الشعب الكردي ممنا « انتمه يستحيل حل القضية الكردية الا ضمن اطار نضال الطبقة العاملة من اجل الاشتراكية » . وتأسست ابتداء بعام ١٩٦٩ « المراكز الثقافية الثورية » في معظم المدن والمقرى الكردية بهدف اعلم الراي العام التركي والعالمي حول القضية الكردية والقمع الذي يتعرض له الاكراد في تركيا . وهذه المراكز على صلة وثيقة بحزب العمال .

ان الصلة العضوية بين النضال التحرري للشعب الكردي وبين الصراع الطبقي في تركيا يتجسد ايضا في الحركات اليسارية الثورية ، حاملة لواء الكفاح المسلح . في نيسان ١٩٧٠ بلغت حملات القمع ضد الاكراد ابعادا عظيمة . شنت قوات خاصة من المدرك حملات قمع وحشية ضد التجمعات السكانية في شرق البلاد باسم الجيت عمن مخازن الاسلحة . كما اعترفت الصحافة ، ولو مختارة ، بان اجزاء القمع نظمت جلسات تعذيب جماعية .

هذا ويات حكومة اريم تعتبر دستور عام ١٩٦٠ « ترفا » لا يتلالم مع الاوضاع التركية — هذا الدستور الذي وضعت بعد انقلاب ١٩٦٠ على يد حزب الشعب الجمهوري والاضباط الاصلاحيين الشباب ، حاملي التقاليد الكمالية ، الذين ما لبثوا ان استقوا حكومة ديبريل . ليست التعديلات التي طرأت على هذا الدستور مجرد تعديلات مؤقتة ترمي الى التعزيز المباشر لاجرة القمع . وانما تمس تركيب الدستور بجملة . اذ تنزع نحو زيادة صلاحيات الجهاز التنفيذي والحد من الحرية النسبية التي تمنع بها « اجرة الدولة الايديولوجية » كالجامعة والاذاعة والمثقفين ، وزيادة الرقابة على القضاء .

وتريد من الحكومة التركية ان تصدق ، بعد كل ذلك ، انها تسعى لتأمين افضل الظروف لـ « تطبيق الديمقراطية » !! وهو الاعتقاد الذي يكرسه المجلس الاوروبي الذي يشدد في

تقرير اخير لمعلى ان « تعلق تركيا بالديمقراطية لا يثير اذني شك » وافضا أي مقارنتين الوضع في تركيا والوضع في اليونان . هذا في حين تشير كل الدلائل على العكس . على سير تركيا الحديثة نحو نظام حكم يتركز على رأسه الجنرالات ، لان الحل « العسكري » بات الحل الوحيد الذي تستطيع البرجوازية التركية ان تقدمه لمعالجة قضايا التخلف .

وقع اتفاق السوق الاوروبية المشتركة ، في روما ، بتاريخ ٢٧ آذار ١٩٥٧ . وكانت مشاريع وحدة جمركية اوروبية قد طرحت اكثر من مرة ، دون الشروع بتنفيذها ، الى ان كانت مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية .

برز دافعان رئيسيان : الاول ، هو استحالة ان يقوم كل بلد بفرده بتأمين وسائل دفاعه (في جو الحرب الباردة ، يوضحا) ، والثاني هو ضيق السوق الداخلية الذي لا يسمح بنمو مؤسسات صناعية ضخمة تستطيع الوقوف في وجه منافسة مؤسسات الاسم الكبيرة .

لكن السوق الاوروبية المشتركة ليست وليدة افكار اقتصادية ، فهي ثمرة اتجاه سياسي . وكان الموقف المعلن هو ان السوق الاوروبية تحد من الاتجاهات القومية الشوفينية التي ساهمت في ازكاء الحرب العالمية الثانية . لكن السبب الفعلي مختلف : كانت اوروبا اخذت تفقد مكانتها العالمية ، وذلك امام تقدم الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفياتي . وبدت السوق وسيلة استرجاع للكانسة المفقودة ، لا سيما وان هذه الكانة ليست سياسية فقط ، بل تجارية واقتصادية ايضا . وزاد الموضوع الحاحا تراجع الاجرطويات الاستعمارية ويده انظارها .

لهذه الاسباب ، لم يكف مؤسسو السوق المشتركة بالتحديد الجرمي ، بل عملوا على تجاوز استقلال الاسواق الوطنية في وحدة اوسع . ولم تحظ فكرة الوحدة السياسية ، في البدء ، بمطغ كبير ، فكان تقديمها بطيئا مع فترات تراجع . ويعود ذلك الى ان كل من الاقتار التي تتكون منها السوق تحاول ان تدخل مكان المصادرة ، يضاف الى ذلك الخوف من نمو ألمانيا الغربية ونزعتها الى السيطرة . ولم تلق الوحدة السياسية تشجعا ممن الولايات المتحدة الاميركية ، ولا من الاتحاد السوفياتي ، بالطبع . فقد كان بروز قسوة اوروبية كبيرة يهدد ، وان بصورتين مختلفتين ، مصالح الدولتين الكبيرتين .

يشكل دخول بريطانيا في السوق الاوروبية المشتركة عنصرا جديدا قد يؤدي الى تغيير الوضع الحالي بصورة عميقة .

كانت بريطانيا قد رشحت نفسها لمعضوية السوق عام ١٩٦٢ . منذ ذلك التاريخ ، والموضوع يطرح بصورة مستمرة ، دون ان يلاقي القبول ، بسبب الفيتو الفرنسي . وتشكل محادثات هيث وبومبيدو الحدث الذي لا شك سوف يكون فاتحة عملية الدخول البريطاني .

لماذا انقلب الموقف الفرنسي بعد عشر سنوات من الرفض ؟

اشرا الى ان الهدف الاول من انشاء السوق المشتركة هو تكوين وحدة تستطيع مواجهة السيطرة الاميركية . لكن من اليمين فالاحين وعمال النضال ضد العدو المشترك : الطبقة الحاكمة التركية .

مفاوضات دخول بريطانيا في السوق المشتركة

مع بومبيدو ، قد انعطفت فلان فرنسا ، وبدان السوق الاوروبية ، ما عادت تستطيع مقاومة الولايات المتحدة ، وهي تابعة لها اكثر فاكتر .

ولهذه التهمة وجوه ثلاثة :

— وجه اقتصادي : وهذا هو وضع الصناعة الفرنسية جزئيا ، ووضع المصانع الاوروبية (البيرو — دولار) ، وموارد الطاقة .

— وجه سياسي : بسبب حلف شمال الاطلسي ، والجيش الاميركي في ألمانيا الغربية ، واحتكار السلاح الذي اختلف .

— وجه تقنولوجي : فقد حاولت فرنسا مرارا الاستفادة من التقنية الاميركية في المولدات الذرية ، لكنها عادت واضطرت لشراء مولداتها من الولايات المتحدة .

هذا يعني ان اوروبا لا تستطيع التصرف دون ان تأخذ المصالح الاميركية بعين الاعتبار .

اما المسائل التي بدا انها كانت ستحول دون دخول بريطانيا في السوق الاوروبية ، فقد تضاعفت تجاه الدوافع المعاكسة . المسألة الزراعية مستمرة ، وان كان من غير المحتمل ان يستمر تبوين بريطانيا الزراعي من المستعمرات السابقة ، اما بشأن الاسترليني ، فكما لاحظ مؤخرا اقتصادي فرنسي ، لا يتجاوز التداول بالجنيه ٥ مليار دولار ، بينما تشن اوروبا تحت وطأة ٥٠٠ مليار « يورو — دولار » .

ان دخول بريطانيا الى السوق الاوروبية المشتركة سوف يؤدي الى الاوضاع التالية :

مقابل استعادة السوق الاوروبية من التقنية الانكليزية القديمة ومن « اصنام السوق » هناك نقاط مواجهة .

— اذا احتفظت بلدان السوق بالتمرفسة الشجعية لعضائها ، فان الولايات المتحدة سوف تخسر السوق الانكليزية ، وتلقى منافسة متزايدة من قبل المؤسسات الانكليزية والاوروبية . لكن من المرجح الا تقل الولايات المتحدة بهذا الوضع ، وبالتالي سوف تبذل جهدها للحيولة دون ذلك ، وهي تلك وسائل فعالة في هذا السبيل .

— ان بريطانيا مرتبطة دبلوماسيا وعسكريا بالولايات المتحدة ، عبر الحلف الاطلسي . ولا يعني دخول بريطانيا انتمك هذه الروابط . وهذا ما لا تستطيع السوق المشتركة معارضته .

— اما الكومنولث ، فهو معرض للتلاشي . وسوف تفقد البلدان المنتجة للسلم الزراعية سوقا هامة لن تستطيع استبداله ، لان بريطانيا لن تضحي حتما بدخولها في السوق الاوروبية المشتركة لتنفذ اقتصاد مستعمراتها السابقة .

تراجع . واخر دليل على ذلك هو أزمة الدولار ، والطريقة التي حلت فيها . فقد اضطرت ألمانيا الى تبني حل لا يلحق الضرر بالمصالح الاميركية ، لكنه قد يؤدي الى تعطيل الاقتصاد الألماني ، واقتصاد السوق المشتركة .

وهذا ما حدث في شأن طلب الدخول الذي قدمته بريطانيا .

قبل ١٩٦٢ ، كانت بريطانيا تعلن احتقارها التام لمحاولات التوحيد الجارية في اوروبا ، وبقيت بعيدة عنها . وكانت تقدم على علاقاتها مع بلدان القارة ، علاقاتها الخاصة مع بلدان امبراطوريتها الاستعمارية ، ومع الولايات المتحدة الاميركية . لكن ذلك ادى بها الى تخفيض عملتها ، وإلى تزايد اهتمامها بالسوق المشتركة . وقد تم ذلك وفق الخطوط المعرصة التالية :

اذا استفادة بريطانيا من توزيع الاقتصاد العالمي الى مرفاق انتاجية مخصصة ، الى ايلاد الصناعة الكانة الاولى ، بينما اتحدت مع تحويلها الزراعي على انتاج مستعمراتها السابقة ، بصورة اساسية . فكانت بلدان الكومنولث تصدر الى اسواق بريطانيا الحليب والسكر . — بالاسمار التي تحددها بريطانيا نفسها . وكانت الليرة الانكليزية هي العملة التعامل بها . مع نشوء السوق الاوروبية ، وتوحيد التعرفة الجمركية ، تضطرت بريطانيا — عند دخولها — الى رفع التعرفة المفروضة على السلع الزراعية المستوردة . مما يجعل بريطانيا تخسر شروطا مؤانية لصناعتها . وقد ادى ، من جهة مقابلة ، عزج بلد الكومنولث عن استيعاب المنتجات البريطانية الى أزمة حادة تلج منها تخفيض قيمة الجنيه الاسترليني ، وتبعية متزايدة للولايات المتحدة التي ساعدت في انقاذ الاسترليني بواسطة احتياط الدولار — صندوق النقد العالمي — والسخوبات الخاصة .

لذلك كان على الاقتصاد البريطاني ان يجد اسواقا اخرى تستطيع استيعاب صادراته . ولا كانت المنافسة الاميركية قوية جدا في الاسواق الخارجية ، وسوق الكومنولث غير كاف ، بدا الدخول الى السوق الاوروبية المشتركة حلا لا مئاص منه . فهي تؤمن حماية جمركية للسلع الانكليزية ، عدا انها سوق بلدان غنية ، ذات امكانيات واسعة تستطيع الاستجابة لانتاج الانكليزي . هذا الواقع يفسر العناد الذي طرحت به بريطانيا لترشيحها للسوق المشتركة ، رغم الرفض الطويل ، والفيتو الفرنسي .

تتلخص اسباب الرفض الفرنسي في العلاقة العضوية التي تربط بريطانيا بالولايات المتحدة . منذ استلام ديغول السلطة ، ولحمة السياسة الفرنسية الخارجية مواجهة الولايات المتحدة ، وذلك لاغراض راسمالية مضى ، من المنافسة على الاسواق الى الاستقلال الاقتصادي والسياسي . ولكن رغم كمال محاولات الادارة الديغولية فقد امتنعت السيطرة الاميركية الى فرنسا واوروبا . كان الخوف من امتناع هذه السيطرة هو سبب وقوف فرنسا في وجه قبول العضوية البريطانية في السوق المشتركة . واذا كانت السياسة الفرنسية ،

الشوة الثتافية في الصين

نودجان للخطيط الاشتراكي

نشر فيما يلي الجزء الثاني من سلسلة الثورة الثقافية في الصين . وهو يدور حول المآخرة بين نموذجين للخطيط « والتراكم » (١) : النموذج السوفيتي والنموذج الصيني .

هناك افتراضان يحكمان المفهوم السوفيتي للتراكم : اولهما هو الاعتبار أن مجتمع الانتقال الى الاشتراكية يحتاج الى اسس مادية تؤمن له نموه الاقتصادي في الوقت السذي تمكنه من الدفاع عن ذاته ضد العدو الرأسمالي .

اما الافتراضي الثاني فهو اعتبار العلمجياي وغير مشوب بالسياسة ، مما يفرض على الثورة ان تآخذعلى ما هو وانهتبر (عقلانية) الصناعة الرأسمالية صحيحة ووحيدة ..

هكذا فالحرك السوفيتي للتراكم هو التصنيع ، والتصنيع الثقيل بالدرجة الاولى . ولم يكن على القطاع الزراعي الا ان يتحصل انباء حاجات تنمية القطاع الصناعي الثقيل ، مما أدى الى خلق هوة شاسعة بين تطور هذين القطاعين ، لم يعد من الممكن معها توحيد الانتاج في البلاد . ولا بد من التفكير أن سنائيل حل الفلاحين ضريبة لا مفر منها نتيجة نموذج التصنيع الذي اختاره الاتحاد السوفياتي والذي كان يتطلب ما يساه بربو (براجنسكي)(٢) : التراكم الاشتراكي الاول . وكان لهذه الضريبة اثرا بالغا في تطور المجتمع السوفياتي الى درجة حيث شارل بنهايم الى التساؤل ما اذا كان في الاتحاد السوفياتي استغلالا فعلي للفلاحين .

نتج عن ذلك نفاوت في نمو قطاعات الانتاج من جهة ، وفي السنوات المبشئة من جهة أخرى ، كما أدى الى تقسيم المجتمع الى قطاع صناعي وقطاع زراعي ، وإلى تقسيم القطاع الصناعي نفسه الى فروع تقوم على العمل اليدوي واخرى على العمل الفكري . (وهو تقسيم يتقام يوما بعد يوم) . فاذا بسم الايور وبالاعداد الهني (اي نظام القلم) يعكس قسمة للعمل ليست تقنية فحسب بل هي اجتماعية ايضا .

ان النموذج المتبع في الاتحاد السوفياتي ، هو نظرية بربو براجنسكي « للتراكم الاشتراكي الاول » : هذه النظرية سحبت ، بشكل ميكانيكي ، على المجتمع الاشتراكي ما قاله ماركس عن التراكم الرأسمالي الاول . اي ان بربو براجنسكي لم يأخذ بعين الاعتبار خصوصية علاقات الانتاج الاشتراكية والإمكانات التي تتيحها هذه العلاقات لتطوير قوى الانتاج على اساس يخفف عن التراكم الماضي . هذا الاساس الجديد هو مبادرة الجماهير وحساسها واجتهادها للتجديد والتغيير ، وانكبابها على العمل . ذلك ان تطور علاقات انتاج جديدة يسمح بظهور قوى انتاجية خاصة بالمجتمع الاشتراكي . هذا ما يسهل نموذج بربو براجنسكي الذي اعتمد الاتحاد السوفياتي . ويؤدي هذا النموذج تدريجيا الى توفير الشروط التي تسمح للرأسمالية بان تستعيد انفسها : سيطرة الدولة على كل الموارد ، الحد من مبادرة الجماهير ومن إمكانية كل وحدة انتاج في تطوير قواها . مما أدى الى نخر الاساس السذي تقوم عليه دكتاتورية

البروليتاريا ، لان إمكانية ارساء الاسس المادية للاشتراكية لا تتوفر اذا لم تتوفر اولا علاقات اشتراكية نمو ضمنها قوى انتاج اشتراكية .

ولا بد من التحذير هنا من اساءة فهم سياسة لينين الاقتصادية خاصة فيما يخص « السياسة الاقتصادية الجديدة » التي لجأ اليها لينين سنة ١٩٢١ .

كانت هذه « السياسة » بالنسبة الى لينين سياسة مؤقتة ينبغي تجاوزها بسرعة وتبين لنا أهمية هذا القول اذا ما نظرنا الى الظروف التاريخية التي فرضت على لينين الجوء الى السياسة الاقتصادية الجديدة التي أطلقها لينين سنة ١٩٢١ اي بعد الحرب الأهلية في روسيا . كانت البلاد يوبذاك تعيش أزمة خانقة : بنية اقتصادية متخلفة . صناعة نتج عنها ٢ بالمئة فقط مما كانت تنتجه قبيل الحرب ، ٦٠ بالمئة من القطارات و ٦٣ بالمئة من السكك الحديدية غير نافعة للاستعمال . مستوى معيشة سكان المدن ادى من الحد الأدنى للعيش . هجرة من الين الى الريف . خلاصة القول ، كانت المجاعة تفك البلاد وتفضي الى السكان .

وتميزت السياسة الاقتصادية الجديدة بالجوء الى الضرائب التدريجية ، واستمادة حرية التجارة وانعاش السوق من جديد ، والمصدرة الى الاقتصاد المالي والسباح بصناعة صغيرة ومتوسطة ، والدعوة الى استثمارات اجنبية تحت رقابة الدولة . أي انها كانت محاولة للخروج من شيوعية الحرب وانعاش الفلاحين وتشجيعهم على الانتاج بغية التوصل الى انتاج صناعي يشكل الدعامة الأساسية للسوق . اذن كان هدف السياسة الاقتصادية الجديدة مزدوجا : كتب جماهير الفلاحين من جهة ، وتطوير الاسس الاقتصادية والاجتماعية للقطام الجديد من جهة أخرى .

واذا ما فهمنا السياسة الاقتصادية الجديدة كما ارادها لينين انصف لنا طابعها المؤقت وضرورة الخروج منها للانتقال الى الناهيم شرط ان يتم هذا التاميم على اساس الحقائق ارادي من قبل الفلاحين الفقراء والموسطين . هذا ما لم يفهمه بربو براجنسكي ، الذي اعتد النموذج الرأسمالي للتصنيع .

اما الصين فقد رفضت هذا النموذج ، اولا في ممارسته ثم في ثورتها الثقافية وفي مبادئها . لان ما فهم ان هكذا نموذج يؤدي الى تكرار لا نهاية له للتقسيم الرأسمالي للعمل ، وإلى تصيق الهوة بين الريف والمدن ، بين قطاعات متقدمة واخرى مختلفة ، وإلى امتياز العمل الفكري والتقني على العمل اليدوي . وفهم الصينيون ايضا أن نمو غير متكافئ في قطاعات الانتاج يؤدي الى ترسيخ الانس الاجتماعي بين لعمد المساواة . وقد قال ماو في هذا الصدد : « لا شك انه يجب اعطاء الاولوية للتصنيع لكن اذا اردنا ان تطور الصناعة فليكن ان نظور الزراعة . لا شك ان الاولوية يجب ان تعطى للصناعة الثقيلة ، لكن هذه مشروطة بتطوير الصناعة الخفيفة .

ان التصنيع الصيني نموذج للتصنيع الاشتراكي في بلد زراعي . هذا التصنيع لا يتم على حساب مستوى معيشة الجماهير الذي ما يرح يرتفع وهو يقرن التطور الصناعي بالتطور الزراعي

والصناعة الثقيلة بالصناعة الخفيفة ويؤمن التوازن الصحيح بين استثمارات الدولة المركزية ، القائمة على التراكم الخاص بقطاع الدولة الصناعي من جهة ، وبين تصنيع لا مركزي قائم على تعبئة قوى وموارد المصانع والكومونات الشعبية والبلديات ، والمناطق الخ .. من جهة أخرى .

اما النقطة الأساسية في النموذج الصيني ، فهي الثقة في الجماهير خاصة جماهير الفلاحين الذين اتبع لهم اقامة مصانع صغيرة ومتوسطة جديدة بان تحول تدريجيا ، من خلال استيعابها لاساليب تقنية جديدة واكثر فعالية . أي ان نموذج التطور الصناعي الصيني كان يختلف عن النموذج الرأسمالي الذي يتطلب تركزا لوسائل الانتاج ، والذي يؤدي الجماهير من اتخاذ المبادرات ، مما يؤدي حكما الى استمرار العلاقات التي سمحت بنشوء قوى الانتاج الرأسمالي ، والتي المؤيد وتقليص التصنيع في بلاد غير مصنعة أساسا . بالإضافة الى ذلك ، فان صناعة مركزة على اساس اساليب تقنية حديثة لا تسمح الا بتجهيز عدد جد ضئيل من الاهالي بوسائل الانتاج الحديثة ، وذلك بسبب ارتفاع كلفة الاستثمارات الضرورية لتجهيز كل عامل ، وهكذا يكون ١٠ أو ١٥٪ فقط من الاهالي قادرين على تحقيق انتاج مرتفع لكن هذا الارتفاع سرعان ما يتبدد بسبب تدني مستوى سائر فروع الانتاج ، اما لو ملك مجمل الاهالي وسائل انتاج متوسطة كانت النتيجة المامة الأخيرة ، افضل بكثير .

لم يتمكن الحزب الشيوعي الصيني من الوصول الى استنتاجاته هذه ، الا انطلاقا من رؤيته لحدود التصنيع السوفياتي ولعواقب هذا التصنيع الاجتماعي والسياسية ، وبناء على نظيره للتجربة السوفياتية من ناحية أخرى ، فحتى سنة ١٩٥٧ كان الحزب الشيوعي الصيني متأثرا بالنموذج السوفياتي خاصة فيما يعني دور الصناعة الثقيلة والتقنية الحديثة . لكن بعد سنة ١٩٥٧ ، انطلقت شعارات طرحت الجديل لسا كان يعتبر النموذج الوحيد للتصنيع الاشتراكي : النموذج السوفياتي . وكانت « القفزة الكبرى الى الامام » قفزة على اصعد عديده : على صعيد الصناعة وعلى صعيد الريف والكومونات الشعبية التي شكلت اطارا اقتصادية وادارية ذات أهمية قصوى لانها سمحت للفلاحين بسان ينعموا بحرية تصيق الهوة بين الريف والمدن ، بين قطاعات متقدمة واخرى مختلفة ، وإلى امتياز العمل الفكري والتقني على العمل اليدوي . وفهم الصينيون ايضا أن نمو غير متكافئ في قطاعات الانتاج يؤدي الى ترسيخ الانس الاجتماعي بين لعمد المساواة . وقد قال ماو في هذا الصدد : « لا شك انه يجب اعطاء الاولوية للتصنيع لكن اذا اردنا ان تطور الصناعة فليكن ان نظور الزراعة . لا شك ان الاولوية يجب ان تعطى للصناعة الثقيلة ، لكن هذه مشروطة بتطوير الصناعة الخفيفة .

كانت الكومونات اول تحويل جذري في الريف الصيني . واثت الثورة الثقافية لتدفع هذا التحويل الى الامام ، فتابعت للفلاحين فرصة التخلص من العناصر الرجعية التي كانت تعارض الصناعة الريفية متذربة بمقاييس تقنية مغلوطة على الصيدين الاقتصادي والسياسي .

كذلك في القطاع الصناعي حيث تخلف العمال من دكتاتورية بعض العناصر الذين

كانوا يقيمون معهم علاقات فوقية (الكوادر ، المقادة ، الاخصائيين ، الخبراء الخ) وهذا فالثورة الثقافية سمحت بتدمير الهيمنة القبيحة (التي كانت تشبه في عدد من النواحي ، الفينة السوفياتية) واستبدالها ببنية جديدة تضع العمال على راس المصنع : اللجان الثورية ، العلاقات الجديدة بين الكوادر والفنيين من جهة ، والطبقة العاملة من جهة أخرى .

وتجدر الملاحظة هنا ان ماو في رفضه للنموذج السوفياتي للتراكم اخذ بعين الاعتبار الظروف الخاصة بالصين ونقل الجماهير الفلاحية صانعة الثورة . لكن هذا الوضع كان بإمكانه ان يؤدي بماو الى اختيار الوجهة المعاكسة تماما ، ذلك ان اختيار الفضال الفلاحي قد يعني تشجيع الملكية الصغيرة . وهذا ما لم يفعله لانه كان يهدف الى توحيد عملية تحويل المجتمع كله الى موقع بروليتاري ، على الصيدين النظري والعملي . لذا فانه لم يخل يوما من القيادة البروليتارية للثورة ، وبلا من ان يؤكد على امتياز القضية الفلاحية ، فانه حاول حلها والقضاء عليها من طريق صراع للطبقات غير منقطع في الريف ، وصراع حاد ضد الملكية ، وادارة الكومونات ، صناعية وزراعية .

أخيرا ثمة نقطة اساسية فيما يخصالثورة الثقافية ويملائة البنية التحتية بالبنية فوقية وهي ان النموذج الصيني لا يعتبر ان الصراع يجب ان يتم في البنية التحتية دون غيرها ، بل انها هي التي تحول بطور الانحراف نحو الرأسمالية . ان النموذج الصيني قائم على العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية فوقية ، وهذا ما يفسر الثورة التي شنتها « الثورة الثقافية » على العلم والتقنية والدرسة البرجوازية لان مهمة هذه الأجهزة الابدولوجية هي اعادة انتاج قوومات المجتمع البرجوازي وخاصة العلاقات الاجتماعية البرجوازية القائمة على التفوق والامتياز والتراتب الهرمي .

وهذا ما يسمح لنا بالقول ان الاختلاف بين النموذجين السوفياتي والصيني للتصنيع والتراكم ، ناجم عن فهمين متناقضين لتكوين المجتمع ، والعلاقات بين بنيتة التحتية وبنيتة الفوقية . كما تبين لنا أن أية سياسة اقتصادية اشتراكية يجب أن تقوم على صراع للطبقات والا ، عبرت عن مصالح فئة معينة من المجتمع . ولا يمكن تفسير الانحراف السوفياتي انطلاقا من الظواهر فحسب (انعاش السوق) ، إمكانية الريح الخ) بل انطلاقا من القاعدة السياسية لهذه الانحراف وهي انزلاق الحكم من يد البروليتاريا .

هوامش :

- ١ - ماو تراكم رأس المال
- ٢ - جدد ماركس تراكم رأس المال على انه تحويل لقسم من ثاقل القيمة الى رأس المال واستعمال هذا الأخير ليس لتأمين حاجات الرأسمالي بل لاعادة الانتاج .
- ٣ - أما التراكم الاول فهو فصل العامل عن وسائل الانتاج ، هو طرد الفلاحين من اراضيهم ، الاستيلاء على اراضي المشاع .. ان « التراكم الاول » يخلق البروليتاري « الحر » من جهة ، ومالك المال اي الرأسمالي من جهة أخرى .
- ٤ - هو مناضل بلشفي وعالم اقتصادي ناذاي بالتصنيع الثقيل على حساب الريف ، مناضيا بوخارين الذي كان ينادي بتشجيع الملكية الصغيرة ، اي بالنضال النلاحي .

نتمة الاعداد للاضراب العام في مصلحة الكهرباء

اشيعت بحثا ودرسا ، بالإضافة الى ان البعض منها يعمل به في مصالح أخرى ، والبعض الآخر فيه توصي ادارية صريحة . ومن الأمثلة على ذلك مطلب الدوام .

ان هناك موافقة من قبل الادارة على اعطاء العمال دوام ٧ ساعات (عند زوال الظروف الاستثنائية - ويشترط الفاء ساعات الصيام ٦٠ ساعة سنويا) وقبول العمال بهذه الشروط ، بالإضافة الى عرضة وقمهما الفدويون بصفتهم ممثلي الجمعية العمومية ، توافقا على تطبيق الدوام مع الشروط المفهولة لانه كان يهدف الى توحيد عملية تحويل المجتمع كله الى موقع بروليتاري ، على الصيدين النظري والعملي . لذا فانه لم يخل يوما من القيادة البروليتارية للثورة ، وبلا من ان يؤكد على امتياز القضية الفلاحية ، فانه حاول حلها والقضاء عليها من طريق صراع للطبقات غير منقطع في الريف ، وصراع حاد ضد الملكية ، وادارة الكومونات ، صناعية وزراعية .

أخيرا ثمة نقطة اساسية فيما يخصالثورة الثقافية ويملائة البنية التحتية بالبنية فوقية وهي ان النموذج الصيني لا يعتبر ان الصراع يجب ان يتم في البنية التحتية دون غيرها ، بل انها هي التي تحول بطور الانحراف نحو الرأسمالية . ان النموذج الصيني قائم على العلاقة الجدلية بين البنية التحتية والبنية فوقية ، وهذا ما يفسر الثورة التي شنتها « الثورة الثقافية » على العلم والتقنية والدرسة البرجوازية لان مهمة هذه الأجهزة الابدولوجية هي اعادة انتاج قوومات المجتمع البرجوازي وخاصة العلاقات الاجتماعية البرجوازية القائمة على التفوق والامتياز والتراتب الهرمي .

نتمة كيف أفضلت النقابية اضراب مستخدمي الضمان؟

هذا الاتجاه الى التوقع داخل اطار الضمان كان بالفعل يتعارض مع الاتجاه الصحيح وهو التصديق باتجاه تعظيم الضمان القروض على المحرك فطر موضوع الاتصال بالقطاعات انسجاما مع هذا المفهم . طرح هذا الموضوع على النقابة ، فنهضت على انه استغفانة واستنجد ، فكانت الدعوة الى كل من يعترف شخصيا او .. يرتض على يصل الى ما ينبغي الاضراب من أشخاص اتصلوا بقابة الدعادين .. الى أشخاص نهبوا الى المرقوب .. لماذا ؟ لا احد يعرف !

الثلاثاء : على الاضراب من وراء ظهر الجمعية العمومية بدون اي مكسب ولا اي وعد رسمي .

— ان المحرك المستقل لكثيرة اعضاء النقابة عن ارادة المستخدمين يطرح بالفصل مسألة العلاقات الديمقراطية التي من خلالها تستطيع القاعدة فرض رقابته على النقابة ، وشرط ذلك هو وعي المستخدمين لطاثير الشركة والتحرك على اساسها . ان اللجان المشكلة من الانقسام هي الجواب وباداية الطريق للثورة هذا الومي : اما المطلوب بالحاح الان فهو وجود هيئة منبقة مباشرة عن القاعدة تؤمن مراقبة ومحاسبة مستمرة على مجلس النقابة ، وعلى غرار مجلس الدويين في الكهرباء . وبواسطة هذا المجلس تستطيع اللجان ضبط تحركات النقابة التي لستأها خلال الاضراب .

وبلورة الطالب التي تهم مستخدمي الضمان ومستخدمي المصالح المستقلة لكي تتوفر للتحررك قاعدة واسعة كفيلة باحباط أية محاولة لاجهاض الاضراب .

نتمة اضراب كلية العلوم في الجامعة اللبنانية

مجلس الفرع :

لقد اعلان الاضراب ، بصورة فوقية دون الرجوع الى القاعدة الطلابية ، تماما ، كما أعلنت اللجنة التنفيذية اضراب الستين يوما ، وكانها القتيبة التيوصل اليها الاضراب الأخير ، لم تجد نفعا ، كان احد اسباب الفضل الرئيسية اغفال القاعدة الطلابية ورفض مشاركتها ، فاذا بمجلس فرع الاتحاد في كلية العلوم يكرر الموقف ذاته . ان الاضراب في هذه المرحلة (نهائية السنة الدراسية ، في اعتساب الاضراب الطويل) هو غير ممكن لان الحركة الطلابية غير مستعدة للقبول فيه ، ولكن هذا لا يعني أن لا وسيلة أخرى غير الاضراب : ختوة نضالية متقدمة .

ان طبيعة المرحلة التي طرعت فيها مسألة اناءت للتهاتزين فرصة الزايدة بالحرص على مصلحة الطلاب ، والحرص على عدم الفاء السنة الدراسية ، وكان الفاء الشفهي لا يتحقق الا بالفاء السنة الدراسية ، وهذه انتهائية فاضحة : استغلال ظرف معين لكسب رخصي .

وقطعا للطريق على الانتهاءين ، طرعت لجان العمل استغناء القاعدة بوضوح الشفهي : اما الفأوه واما إبقاؤه ، وذلك كخطوة على طريق اشراك القاعدة الطلابية بكل المواقف ، ولتكون الحركة الطلابية كلها بمواجهة خصم واحد ، وقد جاءت نتيجة هذا الاستغناء تعطي اكثيرة ساقطة لصالح اللقاء ، وقد امتنع الانتهاءون « الديمقراطيون » عن التصويت لحرصهم على عدم اخراج الإدارة ، ولرفيقهم في عدم تسجيل موقف صريح ضد رغبات القاعدة . وهذا الموقف يأتي ليؤكد انتهائيتهم المعلقة .

الاستفتاء :

أكد الاستفتاء ان هناك مصلحة واحدة تجمع الطلاب . الفاء كافة الواجز ، وانطلاقا من وحدة المصلحة هذه يجب ان تصعد على النقابة ، فنهضت على انه استغفانة واستنجد ، فكانت الدعوة الى كل من يعترف شخصيا او .. يرتض على يصل الى ما ينبغي الاضراب من أشخاص اتصلوا بقابة الدعادين .. الى أشخاص نهبوا الى المرقوب .. لماذا ؟ لا احد يعرف !

نتمة نظرة على الوضع في موريتانيا

تجسد فيما يلي : في نكار : قام الطلاب والدويون الموريتانيون بمظاهرة عنيفة على السفارة واحتلوا وحطوا ما بها وارفعوا السيفر على ارسال برقية احتجاج الى نواكشوط يطالبون فيها بشجبهم للامعمال الوحشية التي قامت بها حكومة المختار الرجعي . وفي باريس : تظاهر طلابنا وإصاها على السفارة رربوها بالمجاعة بعد ان منهم البوليس الفرنسي من احتلالها ، واعتقل منهم جماعة لدة ٤٨ ساعة واصحدوا ببيانات بالتعاون مع المنظمات الطلابية والتقدمية في فرنسا حول

الاحداث ، وكذلك الحال بالنسبة لموسكو والجزائر .

اما في القاهرة والكويت وبغداد فقد اصدر الطلاب بيانات يستكون فيها اجراءات السلطة القمية واطلعوا الراي العام في هذه الجبادن على ما يجري في موريتانيا . وبعد تحرك الطلبة هذا قامت السلطات في موريتانيا باجراءات تصفية هجية ضد طلابنا في نكار فقتلت منح ٢٦ طالبا بالإضافة الى ٩ كانت تمنع عن منهم كظم من مناضلي الاتحاد الوطني لطلبة موريتانيا ومنظمة الطلاب والدويين الموريتانيين . واما هذا الوضع الصعب قرر الطلاب العودة الى الداخل بصفته الارضية الملائمة لواصله النضال حيث ان ظروفهم المادية لم تعد تسمح لهم بالبقاء في نكار . وبعد العودة الى الداخل رفض وزير التعليم الفني وتكوين الإطارات والسلطات المختصة مقابلتهم بحجة انهم ليسو طالبا . وردا على هذا التحدي قام الطلاب بمبادرة المطالب الثاويين الذين يتعرضون بدورهم لإشبع انواع الاكراه والتشريد ، وبدات هذه اللجنة تعمل في نج نضالها بنضال الحركة الديمقراطية للصاعدة في البلاد ، وشرعت في التنسيق مع العمال وبعض القطاعات الشعبية الأخرى خاصة الموظفين خريجي الجامعات .

وفي أوائل أبريل (نيسان) حاولت الحكومة ان قيمة الاكراه يشتي وسائله تمارسه سلطات الاستعمار الجديد في موريتانيا ضد جماهير شعبنا ومنظماته الديمقراطية وتقوم بحملة اركهاب واعتقالات ومطاردة لطلابعه التقدمية .

« ظافر »

لماذا كتاب

من كوهونة باريس الى مجازر عمان ؟

تأليف المفيف الاخضر مصطفى الخياطي — حكيمة براءة — صالح التلتوتي .ناجي علوش . اصدار دار الطليمة . السعر ؟ ليرات ل . يرسل لمن يطيله بالبريد مع اعفائه من تكاليف البريد .

شكلت الدولة الموريتانية البيروقراطية العسكرية نموجا عاليا ملها لكل الدول الضعيفة المسائدة سواء في المالم الضامسي او الخلف كما شكلت الكوهونة ، نقيضها الثوري المبشر ، نموجا اميا ملها لكل ثورةبروليتارية حقا تشمر فيها الجماهير بانها فعلا سيده مصيرها ويشعر فيها كل انسان بانسحقا انسان .

وكما يحدث في كل حقبة تسود فيها منوعات ابيولوجيا الثورة المضادة فان القففين الارباء يتطوعون بتقديم انفسهم بديلا لخسائلفاريخ ليفرقوا الاسواق والمغول بوطافان من الفكر المغرور ونباذج الثورات المضادة للثورة .اي المضادة للكوهونة .

لرد الاعتبار التاريخي للكوهونة لقتض غبارالصيت الذي امتد ١٠٠ عام في الوطن العربي ولجعلها مثلا ملها لكل ثورة شعبية حقا ، وطنية حقا وامية حقا صدر هذا الكتاب الذي هو الاول من نوعه في اللغة العربية . مععلق برسائل ماركس واتجاه ومقال لينين من الكوهونة تترجم لأول مرة .

« لم تكن الطبقة العاملة تنظر المجازات من الكوهونة . الطبقة العاملة لا تملك طوباوية جاهزة تدخلها بمجرد مرسوم شعبي وهي تعرف انها من أجل تحقيق تحررها وتحقيق شكل الحياة الارقي الذي يتجه اليه بقوة الامصارالمجتمع الراهن بنضال تطوره الاقتصادي ذاته . وتعرف ان عليها ان تتحار خريوا من النضال الطويل ، وسلسلة كابلة من المعاملات التاريخية التي تسفير تغييرا كابلا الظروف والناس معا وجميعا . ليس على الطبقة العاملة ان تحقق المثال ، بل ان تحرر وحسب فنامر المجتمع الجديد الهامجة في حلسب المجتمع البرجوازي الذي ينهار . »

« انظروا الى الكوهونة . هذه هي دكتاتورية البروليتاريا »

انجاس

« الكوهونة هي شكل الثورة البروليتارية الذي « عثرت عليه أخيرا » للتحريض الاقتصادي والملمي (...) الكوهونة هي اول محاولة لتقلب بها الثورة البروليتارية لتعطيم الة الدولة البورجوازية ، انها الشكل السياسي الذي تم الموت عليه أخيرا والذي به يمكن بل يجب توصيل الدولة للحطة . »

لينين

« اننا نطلع كل العلاقات مع الانصارين وستكون البروليتاريا الوامية كلها معنا على النضال ، لا في سبيل « تحريك »علاقات القوى ، بل في سبيل طلب البرجوازية » تحطيم البروليتارية البرجوازية وفي سبيل جمهورية ديمقراطية من طراز الكوهونة ، او جمهورية لبرلندية البرجوازية في سبيل جمهورية ديمقراطية في سبيل الديكتاتورية الثورية للبروليتاريا . »

لينين

التراجع عن إضراب ٢٥ أيار

بينما يزداد وزن الطبقة العاملة مازالت القيادات هزيلة والتركيب النقابي متخلفاً

لم يقع إضراب ٢٥ أيار العام بعد أن أعلنت اللجنة التنفيذية للاتحاد العمالي العام، تعليق الإضراب. ولا يعني التعليق أن الإضراب ممكن، في مدى قريب. فمجلس القديون لا يملك أن يكسر قرار اللجنة التنفيذية: فالنقطة الداخلية لكل النقابات تضع مجلس القديون، وهو الهيئة ذات الصلة الوثيقة بالقيادة العمالية، تحت وصاية اللجنة التنفيذية المؤلفة من «أقطاب» الهيئة المترشحين بالعلاقات العامة مع موظفي وزارة الشؤون، وممثلي أصحاب العمل. نعم أن وزارة الشؤون الإضرابية والمعمل سارعت إلى عقد اجتماعات بين ممثلي القيادات النقابية وبين ممثلي أصحاب العمل أدى أولها إلى تأجيل البحث في زيادة الأجور ورفع الحد الأدنى إلى يوم السبت، في ٢٩ أيار. بينما يكون مجلس مندوبي الاتحاد العام قد اجتمع في ٢٨ أيار. مما يسمح بقيادة الاتحاد العام بطلب مهلة «للتفكير» والتفكير في اقتراحات أصحاب العمل. أي لتأجيل موضوع الإضراب، وبالتالي المطالب التي طرحت في الفترة التي سبقت الإضراب.

ليس في المصير المتوقع لمشروع إضراب ٢٥ أيار أي تبن أو رجم بالغيب. بل يكفي أن نتابع الأحداث العمالية والنقابية - من قرب، حتى يبدو بوضوح أن طرد مشروع الإضراب ينسجم، تمام الانسجام، مع وضع القيادات النقابية، وسياساتها.

كما قد أبرزنا، في العدد الماضي من «الحرية»، استكمال المطالب، التي طرحها مكتبة الاتحاد العمالي العام، لطلب تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط من هذه السنة. فبالصرف الكففي لحماية العمال الصناعة والحرف من لجوء أصحاب العمل إلى هذه الوسيلة كلما أرادوا التهريب من أعباء يرتبها عليهم استقرار العمال في عملهم. وأول هذه الأعباء، وأهمها، دفع أيام المرض للعمال الذين قضوا سنتين عند صاحب عمل واحد. والصرف وسيلة فعالة في وجه أية مطالبة بتصفيف الأجور، وروبط الزيادات بمدة العمل، وفي وجه العمل النقابي ونمو علاقات عمالية مستقرة ودائمة بين عمال المؤسسة الواحدة. ومطلب حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان، حماية للصندوق من تآكله بنجار الدواء، وحماية المصالح التي تحد منها، وتعرض لها الذين يصفون أدوية يرفض الصندوق تمويل العمال ثمنها. أما تطبيق الضمان على العمال الزراعيين فتوسيع للمطالب العمالية حتى تشمل كل العمال، وأغناء لصقوف الطبقة العاملة الصناعية بعناصر جديدة تكسب معركة وزناً أكبر. وتشكل المطالب الأخرى: تخفيض الأسعار والإيجارات، ورفع الأجور، دفاعاً عن قوة الأجر، ومحافظة على قدرته الشرائية. أي أنها، هي الأخرى، تلتقي مع مطلب الضمان الاجتماعي الذي يشكل إنجازاً في هذا السبيل.

أن مجموع هذه المطالب يطال تكتلات مصلحية توبىة وواسعة. بل أنها المرة الأولى التي تصدى فيها الطالب العمالية لجهة من المصالح الاستغلالية بهذه السمة، وذلك منذ الضمان، والمعركة التي أدت إلى تنفيذ القرع الصحي. فالصناعيون وملكو البساتين وملكو العقارات والتجار والموظفون والدولة، يقفون في الصف الذي تطالبه النقابات العمالية ونقابات المستفيدين، بالحد من نهضة وأرباحه على حساب العمال والمقاتل الفئران من البورجوازية الصغيرة. والمطالب نعم الصناعيين من سلاح حاد يستعملونه لأهداف الطبقة العاملة، هو سلاح الصرف، كما تحرم ملكي الأرض من الاستقرار في استغلال لا يظله قانون. وهي تلتقي على الحرفيين، بصورة أساسية، أعباء قاسية تنسف استقلالهم للأجراء.

لكن هذه المطالب لا تظال أرباح الرأسمالية اللبنانية في المدينة والريف، فقط. بل تظال، بصورة غير مباشرة، جوانب أساسية في تركيبها وعلاقتها مع السوق الأجنبية الإمبريالية. فقد أصبح من الواضح أن ارتفاع الأسعار يعود

إلى احتكار بعض المستوردين للسلع المستوردة، كما يعود إلى استمرار إنتاج صغير لا يستفيد من تناقص سعر الكلفة لضيق إمكاناته. كما أصبح من الواضح أن العلاقات «المتينة» التي تربط التجارة اللبنانية بالسوق الإمبريالية تؤدي إلى استيراد ارتفاع الأسعار المتزايد، وهو ظاهرة عامة في الأسواق الإمبريالية، منذ الحرب الثانية. بالطبع، لم تطرح المطالب العمالية هذه المشاكل، ولم تكلم عنها. ولكن التصميم على التصدي لمشكلة الغلاء، لا يمكن أن يتجنب أسباب الغلاء الفعلية. وهي، في النهاية، أسباب سياسية. فالاحتكار يتبع به أزمات السلطة، ومن يدور في فلكها. وحماية الإنتاج الصغير الطفيلي تقوم على مصالح انتخابية ضيقة. أما تلبية لبنان الرسمي للإمبريالية فتعود إلى مجمل الأوضاع التي تستفيد منها رأسمالية ملحقه، ويدافع عنها نظام سياسي ما كان لولا المصالح الاستعمارية، ثم الإمبريالية، في المنطقة العربية.

كانت الرأسمالية اللبنانية قد رضخت أمام إصرار الطبقة العاملة على تنفيذ الضمان الصحي في أول شباط لأسباب عديدة. فالقرع الصحي حلقة من سلسلة كانت الخوذة قد شرعت في تنفيذها منذ ١٩٦٤، ويصعب بالتالي قطعها أو تمليقها. ثم أن الضمان الصحي يشكل مساومة مكلفة من قبل أصحاب العمل، على أمل ألا تشكل الطبقة العاملة طوال فترة، مصدر ألاق. يضاف إلى ذلك سبب أخير وهو أن معركة الضمان صادفت مطلع عهد سياسي جديد لا يستطيع خلق مطلب اجتماعي بهذه الأهمية إلا إذا لجأ، بدون تحاليل، إلى قمع مكتشف. وهذا ما يفضل أي عهد جديد ألا يضطر إلى اللجوء إليه، بشكل واسع وواضح.

لكن المطالب الجديدة، والتي ترسي مكسب الضمان على أسس صلبة، تعرض الرأسمالية لما نجحت في التخلص منه في تسوية الضمان نفسها. فقد كان تعويض أيام المرض هو المشكلة التي رفض أصحاب العمل حلها لصالح العمال. فانت التوسية على حساب العمال المؤقتين، والمتقاعين، أي على حساب معظم عمال الصناعة والحرف. جاءت فكرة الاتحاد العمالي العام تعيد النظر في التسوية، وتضيف مطلباً رايها سمة المصالح التي تحد منها، وتعرض لها.

لماذا غابر الاتحاد العمالي العام بوقف مثل هذا الموقف؟

لا شك أن السبب الأساسي هو تحليل الطبقة العاملة اللبنانية. فالصناعة البورجوازية لا تنقل الصورة الفعلية لأوضاع العمال - وهذه مهمة من مهماتها - لكن التحركات الجزئية منتشرة في كل القطاع الصناعي. فيكاد لا يضي يوم إلا ويشهد بشروع إضراب، أو إضراباً جزئياً وفاشلاً في قسم من أقسام مصنع، أو إعداداً لاحتجاج.. ويبدو هذا المنهول، غالباً، حول انخفاض الأجور، وأرباح العمل (سرعة الزوال، أجور الإنتاج..). وطرحت في الأسابيع الأخيرة مشكلة صرف مئات من العمال، في قطاع النسيج بصورة خاصة (موقف النقابات التي يرئسها توفيق أبو خليل، أحد أقطاب الاتحاد العام، متخاذلاً وكلاميياً إلى أقصى حدود التخالف والكلام الفارغ). فما كان يستطيع الاتحاد العام أن يقف متوجهاً تجاه التمثل العمالي المنتشر، والذي يعرفه عن قرب. كما أنه لا يستطيع الإغضاء الكامل عن الأسلوب الذي أتبعه مصنع المعنيلي للنسيج فسي صرفها لثبات العمال. كان على الاتحاد العام، كي لا يفقد قدرته على ضبط الطبقة العاملة، أن يغامر بوقف يتجاوز بكثير قدرته التنظيمية الفعلية، كما يتجاوز حساباته السياسية.

لقد طرح الاتحاد العام المطالب التي يعرف أنها تلقى صدى واسعاً في صفوف الطبقة العاملة، لأنها تجيب على مشاكل حادة يعاني منها العمال. وهي، في آن واحد، تسمح لعدد من قادة الاتحاد أن يلجؤوا بهذه المطالب أمام

عمال نقاباتهم، يذلوا بها، أمام هؤلاء العمال، على حسن تقبلهم لصالحهم وغيرتهم عليها. لا شك أن هذا هو وضع توفيق أبو خليل أمام عمال النسيج. وهذا هو وضع انطوان بشارة أمام الاتحاد العام كله، وهو الذي خاض معركة عنيفة، صحفية، ضد مستوردي الدواء.

وهذا هو وضع حسيب عبد الجواد أمام سكان الجنوب الذي يمثل اتحاد نقاباته. وهذا هو وضع الجور أمام الاتحاد الوطني ولجان الدفاع عن المستأجرين. لذلك أدرجت، بالتتابع، المطالب التي أدرجت: إلغاء الصرف الكففي، حصر استيراد الدواء بصندوق الضمان، تعميم الضمان على العمال الزراعيين، تخفيض الإيجارات..

إن إيراد ما سبق لا يطعن في المطالب. هذا بديهي. وتستمد المطالب تماسكها من الأوضاع التي تفرضها، ومن تحليل الطبقة العاملة، واصطدامها المتزايد بمصالح الرأسمالية التجارية والمصرفية، بصورة أساسية، لكن ما أوردناه ضروري لفهم هزال الرد الذي قابلت به القيادات النقابية هجوم الدولة وضغطها. فهل يعقل فعلاً أن تطرح القيادات النقابية مطالب بخطورة المطالب التي طرحتها، مطالب تصدى لشبكة ضخمة من المصالح الرأسمالية، وفي كل القطاعات، مع الإعداد الهزيل الذي تم؟ هل يمكن الاقتناع بأن هذه القيادات كانت جادة في المطالب التي طرحتها وفي متابعة هذه المطالب رغم نتائجها المشيئة، عندما تتراجع هذه القيادات أمام أول تهديد؟ وينوع «الإعداد» الذي تم، (والذي تقدم عنه صورة في مكان آخر من هذا العدد)؟ طبعاً لا.

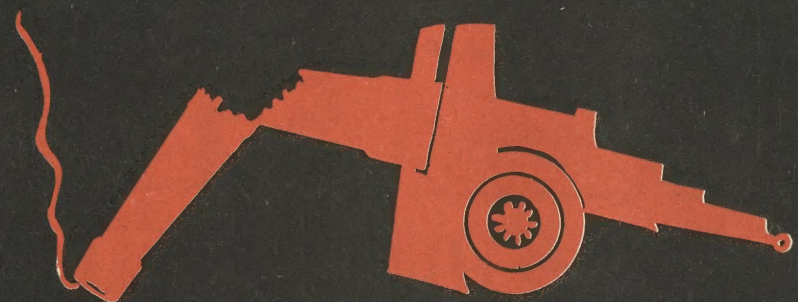
هذا هو الاستنتاج الأساسي الذي لا محالة سوف تستنتجه فئات متزايدة من الطبقة العاملة، وهي التي قابلت قرار التراجع عن الإضراب بالاحتجاج والغضب. وهو استنتاج مزدوج:

— أن القيادات النقابية الحالية، بلا استثناء، تفقد إلى خط مطلي تواجه به المشاكل التي يطرحها ركود الرأسمالية اللبنانية، وتزايد احتاجها بالسوق الإمبريالية. وهذا الخط ليس حاجة «فكرية» مجردة. أنه حاجة عملية تسمح للحركة العمالية أن تقيس ردود فعل فئات الرأسمالية على المطالب المطروحة، وأن تجابه ردود الفعل بالتصعيد الملائمة. وما تم هو نقض الخط بوجهيه: ردود فعل الفئات الرأسمالية وتعبئة الطبقة العاملة.

— كان التفاتت بين نتائج المطالب وبين رد القيادات النقابية فاضحاً. بينما أصيبت البورجوازية اللبنانية، وأصيب الحكم اللبناني، بالذعر، أمام خطورة المطالب العمالية وخطورة الوسيلة التي تملكها الطبقة العاملة (الإضراب العام)، بنت القيادات النقابية قزعة أمام النتائج التي تربت على مبادرتها. فإبادة أبرزت ظاهرة كانت بدأت ترسم منذ معركة الضمان: الوزن العام، السياسي، للطبقة العاملة. لكن هذا الوزن السياسي، الطبقي، هو بالذات ما لا تعترف به المؤسسات السياسية اللبنانية، ولا تستطيع أن تعترف به إلا إذا عرضت قواعد سيطرتها للخطر. لكن، بالطبع، لا يؤدي هذا التجاهل إلى إلقاء الوزن السياسي القملي. وهذا ما يبرز مع مشروع الإضراب الذي لم تقدر القيادات الزيفة على الحسي به إلى نهايته، وكان من المفارقة أن نضي به، بفريقها وأعدادها وخطها. لكن ما سجلته التجربة هو توفر الشروط الموضوعية - في علاقات الاستغلال، وفي الحاجات التي تنشأ عنها - لتو تنظيمات نقابية عمالية تستطيع الاستجابة لما تطرحه مصالح الطبقة العاملة، ووسائل الطبقة العاملة، من مهام سياسية. لا شك أن ما بدأ مع تراجع ٢٢ أيار لن يتكامل إلا طوال السنوات القادمة. لكن الأمر الهام، والحاسم، هو أنه بدأ.

عبد خالص
حزيران ١٩٧٠ - ٥ حُزيران ١٩٧١

السنة الرابعة لهزيمة



حزيران

■ **الحل السلمي في عامه الرابع**

■ **الأنظمة في مصر**

■ **المقاومة الفلسطينية والاختيارات المؤجلة**

■ **سلسلة التراجعات الوطنية والاقتصادية**

■ **العراق: التمتع، الاستعمار النفطي، قواطلو**

■ **أيلول.. ملامح الهزيمة على الحكم**

■ **لبنان: تيار وطني يتأسس على قواعد صلبة**